التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 خلال الفترة 2018-2022

د. وليد منور الظبي

قسم الاقتصاد الإسلامي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 خلال الفترة 2018-2022

د. وليد منور الظبي
قسم الاقتصاد الإسلامي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تاريخ تقديم البحث: 14/ 4/ 2024 م تاريخ قبول البحث: 29/ 5/ 2024 م

ملخص الدراسة:

تناول البحث موضوع التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وقد هدف إلى بيان أهمية القطاع السياحي في إطار رؤية 2030 خلال الفترة 2018-2022م والوقوف على إمكانيات تحقيق التنمية السياحية في المملكة وإبراز الجهود الحكومية في هذا الإطار، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتوصل إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن المملكة تملك من الإمكانيات المتعددة ما يمكنها من تحقيق تنمية سياحية مستدامة، وأن مؤشرات أداء القطاع السياحي في ظل الجهود التطويرية المبذولة تعكس تحسناً ملحوظاً فيه، كما إن تحقيق السياحة المستدامة في المملكة العربية السعودية مرهون بالاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة لديها، حيث أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين درجة الإمكانيات السياحية المتوفرة وبين درجة الاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة في المملكة العربية السعودية، كما أن مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية لها تأثير قوي وإيجابي على درجة تحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، الاستثمار السياحي، الموارد السياحية، الجهود التطويرية، مؤشرات الأداء العام.

Sustainable Tourism Development in the Kingdom of Saudi Arabia within the Framework of Vision 2030 during 2018-2022

Dr. Waleed Menwer Althabi
Department of Islamic Economics
Islamic University

Abstract:

The research discussed the topic of sustainable tourism development in the Kingdom of Saudi Arabia. It aimed to highlight the importance of the tourism sector within the framework of Vision 2030 during 2018-2022 and explore the potential for achieving tourism development in the Kingdom. The research also aims to showcase the government's efforts in this regard. The descriptive and analytical approach was used, leading to a set of results, including the finding that the Kingdom possesses multiple capabilities that enable it to achieve sustainable tourism development. Furthermore, the performance indicators of the tourism sector reflect a noticeable improvement due to the development efforts being made. Also, achieving sustainable tourism in the Kingdom of Saudi Arabia depends on taking advantage of the tourism potential available to it, as there is a strong correlation between the degree of available tourism potential and the degree of benefiting from the tourism potential available in the Kingdom of Saudi Arabia, and the indicators of sustainable tourism development in the Kingdom of Saudi Arabia It has a strong and positive impact on the degree of achievement of international indicators for sustainable development.

keywords: tourism sector, Tourism investment, Tourism resources, Development efforts, General performance indicators.

المقدمة

تشكل السياحة في العصر الحالي بالنسبة للعديد من الدول والمجتمعات أحد أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وذلك بالنظر إلى كونها مصدر للدخل على المستوى الفردي وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، كما أنها تسهم في تحسين ميزان المدفوعات باعتبارها مصدراً لتدفقات النقد الأجنبي، فضلاً عن ما توفره من فرص وظيفية للقوة العاملة الوطنية، إلى جانب ارتباطها بقطاعات اقتصادية أخرى، إنتاجية وخدمية، مثل قطاعات الزراعة والصناعة والنقل وغيرها، أما من الناحية الاجتماعية والإنسانية فالسياحة نشاط انساني يرتبط بتلبية حاجة إنسانية فطرية تتمثل في الحاجة النفسية لدى الأفراد إلى الترفيه والترويح عن النفس، وليس أدل على أهمية النشاط السياحي من الناحية الاقتصادية أكثر من الاهتمام العالمي به، حيث تشكل عائداته حوالي 6% من الدخل على مستوى العالم، وقد تزايد هذا الاهتمام بالسياحة مع تزايد الاهتمام بالبيئة ومتطلبات المحافظة عليها واستدامتها، الأمر الذي يبرز معه مفهوم التنمية السياحية المستدامة، ومبدأ الاستدامة ضمن المبادئ الحاكمة للنشاط السياحي.

في المملكة العربية السعودية يشكل القطاع السياحي أحد القطاعات التي يتم التركيز عليها ضمن رؤية المملكة 2030 في تحقيق هدفها المتعلق بتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وذلك على أساس ما تملكه المملكة من إمكانيات سياحية، تكمن في تعدد وتنوع موارد السياحة بمختلف مكوناتها، بالإضافة إلى المقومات التي تمكن هذا القطاع من النهوض وزيادة مساهمته في الاقتصاد

السعودي، وتأكيداً لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به السياحة في تحقيق أهداف الرؤية وفقاً للمرتكزات التي تقوم عليها، فقد تنوعت جهود الدولة التطويرية الهادفة إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة تستند إلى استراتيجية وطنية ومنظومة مؤسسية وتنظيمية متكاملة، وتستجيب للطلب الكبير المتزايد على الخدمات السياحية، سواء على مستوى السياحة المحلية أو السياحة الوافدة، ولاشك أن لتلك الجهود انعكاسات على واقع قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

تعزز أهمية البحث في هذا الموضوع أهمية الدور المطلوب من القطاع السياحي في إطار رؤية المملكة 2030 خدمةً للاقتصاد الوطني، وأهمية دراسة الجهد الحكومي المبذول لتحقيق التنمية السياحية المستدامة وانعكاسه على واقع القطاع السياحي في المملكة.

مشكلة البحث:

يمثل القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية أحد القطاعات التي تعوّل عليها رية المملكة 2030 في تنويع مصادر الدخل، وفي هذا الإطار فإن جهداً كبيراً تبذله الدولة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وذلك استجابةً للطلب الكبير على الخدمات السياحية على مستوى السياحة المحلية والسياحة الوافدة.

أهداف البحث:

يعمل البحث على تحقيق الأهداف التالية:

- بيان أهمية القطاع السياحي في إطار رؤية المملكة 2030.
- الوقوف على إمكانيات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية والمقومات المساعدة على تحقيق التنمية المطلوبة في هذا القطاع.
- إبراز الجهود الحكومية التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المملكة، ونتائج تلك الجهود.

فرضيات البحث: تتمثل في الآتي:

- تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية مرهون بالاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة لديها.
- تنوع الموارد السياحية في المملكة، وتوفر المقومات المساعدة تتيح إمكانية تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: يتعلق البحث بموضوع التنمية السياحية المستدامة ومفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: الفترة من 2018-2022م.

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي، ويعتمد في جمع البيانات على المصادر الثانوية، وذلك من خلال الإحصاءات والتقارير الرسمية الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من مقدمة منهجية وثلاثة مباحث وخاتمة، وفقاً للآتي:

- المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتنمية السياحية المستدامة.
- المبحث الثاني: إمكانيات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية.
- المبحث الثالث: جهود تطوير القطاع السياحي في المملكة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة والمؤشرات العامة لأداء القطاع.
- الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي يتعلق موضوعها بالقطاع السياحي في السعودية وتنميته، ويتمثل أهما في:

1/ دراسة (كرماني وآخرون، 2021)، "السياحة البيئية في المملكة العربية السعودية، كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة: (لا تترك أثراً) أنموذجاً، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد (21)، العدد (1).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياحة البيئية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة، بالتركيز على برنامج (لا تترك أثراً) التي تم تطبيقها في السعودية، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل لعدة نتائج، أبرزها أن السياحة البيئية في المملكة العربية السعودية تطورت إلى حد كبير، وأن هذا يؤكده تحسن مؤشرات الاستدامة البيئية.

2/ دراسة مرام سعيد العروي: "دور التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في جذب السياح، دراسة حالة بحيرة ينبع الصناعية"، المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد (6)، 2023م.

هدفت الدراسة إلى معرفة عوامل جذب السياح في بحيرة ينبع الصناعية ومعرفة مقترحات تطوير البحيرة والنهوض بها سياحياً، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم استخدام أداة الاستبيان في جمع بيانات الدراسة، وتمثلت توصيات الدراسة في ضرورة استغلال الأماكن السياحية الموجودة في محافظة ينبع وإبرازها على الخريطة السياحية، وتوفير الكادر البشري المؤهل للعمل في مجال السياحة عن طريق التدريب.

3/ دراسة (الربيعي، 2021)، "تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المجتمع"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد (9).

تناولت الدراسة تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة آراء المجتمع المضيف في السياحة

والسياح وجودة المرافق والخدمات السياحية وتصنيفها حسب أهميتها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة، كما تم استخدام الاستبيان في جمع بياناتها، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن الانسجام بين السياح والمجتمع المضيف يعد أمراً مهماً في تطوير السياحة، وأن المناخ يمثل عاملاً مهماً في جذب السياح إلى أبها.

4/ دراسة خالد بن فهد الغنيم: "الأبعاد الاقتصادية في السياحة الترفيهية في المملكة العربية السعودية"، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، المجلد (2)، العدد (48)، 2019م.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أنشطة السياحة الترفيهية، وتقييم الواقع الحالي لهذه الأنشطة، وقد استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن السياحة الترفيهية في المملكة تعاني من عدة عقبات تحول دون وصول القطاع السياحي إلى المستوى المنشود.

5/دراسة الغوينم، سعيد بن مسيعد: "تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية" أطروحة ماجستير–جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، 2015

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بالمشكلات الأمنية التي يواجهها القطاع السياحي في المملكة، وكذلك إظهار عوامل القوة والضعف في هذا القطاع، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي، ونظام التحليل الرباعي (SWOT) والاستبانة كأدوات لجمع البيانات. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: من جوانب القوة التي تسهم في تحقيق الأمن السياحي

بدرجة مرتفعة وجود الأماكن المقدسة، ورغبة مسلمي العالم بزيارة هذه الأماكن وفق التشريعات الإسلامية السمحة.

5/دراسة د. عنبرة بنت خميس بلال السعود "الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية" مجلة بحوث كلية الآداب المجلد (34)، العدد 134، الجزء الثاني (التاريخ والجغرافيا والآثار) يوليو 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية، لتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج الوصف التحليلي، حيث جُمعت البيانات الإحصائية من المصادر الثانوية المحلية منها والعالمية، مثل وزارة السياحة، وصندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية السياحي، بالإضافة إلى البيانات من التقرير السنوي للاستثمار السياحي الذي تُصدره منظمة السياحة العالمية. تم استقراء الأدبيات السابقة سواء في الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو مما له علاقة به، ثم ربط خلاصة ما تم التوصل إليه من نتائج سابقة مع البيانات التي تم جمعها للكشف، وتحليل هذا الواقع للاستثمار السياحي وسد الفجوة البحثية. خلصت هذه الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى رفع المكانة المحلية والعالمية لقطاع السياحة فيها، من خلال الاستراتيجية الثلاثية التي تسعى لتتحقق بنهاية 2030م، وهي رفع مساهمة القيمة المضافة للسياحة في إجمالي الناتج المحلي من 3% إلى 10%، وزيادة الوظائف إلى نحو 1.6 مليون وظيفة وجذب 100 مليون زيارة. أظهرت بيانات تقرير الاستثمار السياحي العالمي 2020م أن المملكة العربية السعودية قد احتلت المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وبنسبة

8.54% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر السياحية خلال الفترة من 2016م إلى 2019م.

6/دراسة محمد سلام "أثر السياحة على النمو الاقتصادي بالإشارة إلى السياحة الرياضية في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياحة عامة والسياحة الرياضية خاصة على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، إلى جانب الأسلوب التحليلي عند تحليل البيانات، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المرحلي في تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي وإجراء اختبار تكامل مشترك بين المتغيرات المؤثرة والتنمية المستدامة، وتم فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية للبيانات، وتم إجراء نوعين من الاختبارات أولهما دالة الارتباط الذاتي، ثانيهما إجراء اختبار جذر الوحدة، وإجراء اختبار علاقة السببية لجرانجر، وأخيرًا تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لاستخدامه في التقدير والتنبؤ، وباستخدام ببرنامج Eviews. أشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين إيرادات السياحة عامة وإيرادات السياحة الرياضية ومعدل النمو الاقتصادي، وبلغت قيمة اختبار (F) نحو 1071 التي تعكس كفاءة النموذج في التقدير، وبلغ معامل ارتباط ديربن واطسن 1.2، وهذا يعكس عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالسياحة الرياضية والعلاجية، لأن المملكة تمتلك العديد من مقوماتهما، ولما لهما من مردود اقتصادي كبير، وأصبحت من أهم صناعات العصر في الدول المتقدمة.

7/ دراسة حسين خليل كوشك "استضافة الأحداث الرياضية الكبرى وأثرها على تغيير منظور السياحة" المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (1)، مايو 2017 الجزء الأول.

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير الأحداث الرياضية على فرص تسويق المملكة العربية السعودية كمقصد سياحي، وتحديد مدى فعاليتها وقدرتها التنافسية في تسويق المقصد، وقد اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الإحصائي لترجمة نتائج الإطار الميداني، وذلك للتعرف على مدى تأثير متطلبات إقامة الاحداث الرياضية على فرص تسويق المملكة العربية السعودية كمقصد سياحي، ومدى تأثير متطلبات إقامة الاحداث الرياضية على تحديات تسويق المملكة العربية السعودية كمقصد سياحي، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أنه البنية التحتية الجيدة تسهم في تنشيط العملية التسويقية للأحداث الرياضية، وتحسين مكانة الأندية الرياضية محلياً وعالمياً وتساهم في استدامة الاحداث الرياضية، كما أن من أهم وسائل الترويج للأحداث الرياضية للتسويق للمملكة كمقصد سياحي وسائل التواصل الاجتماعي والاعلانات والمهرجانات الرياضية، كذلك كانت أهم التوصيات توفير المنشآت الرياضية القادرة على جذب نجوم الرياضة العالميين، وذلك من خلال تخصيص جزء من

ميزانية الدولة للأحداث الرياضية وتطوير امكانيتها، والعمل على تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في تنمية سياحة الاحداث الرياضية .

8/ دراسة آمنة بنت عبدالرحمن علي الأصقه "السياحة والتنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030 دراسة جغرافية لمدينة الرياض، "مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد31، العدد(120)، يناير 2020.

تهدف الدراسة إلى التعرّف على موقع مدينة الرياض ودراسته دراسة جغرافية، والوقوف على مدى تأثر السياحة في مدينة الرياض بموقعها، التعرّف على التنمية المستدامة في رؤية 2030، والتعرّف على العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030. وقد استخدمت الباحثة لخدمة تلك الأهداف المنهج الوصفي لدراسة الموقع الجغرافي للرياض، وأهم معالمها، والمنهج التحليلي للوقوف على مدى العلاقة بين السياحة وموسم الرياض بالأخص وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: تميز مدينة الرياض بمكانة كبيرة وشهرة واسعة على المستوى العالمي، وسعي حكومة المملكة إلى تحويل مدينة الرياض إلى وجهة سياحية بارزة للعالم أجمع، كما أشارت الدراسة إلى تركّز أهداف رؤية المملكة 2030 في مجملها حول تطوير المجتمع السعودي والنهضة بالاقتصاد والفرد بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، لموسم الرياض تأثير كبير وواضح في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المملكة، تأثر السياحة في مدينة الرياض بموقعها الجغرافي، وجود علاقة وثيقة بين السياحة والتنمية المستدامة في المملكة

في ظل رؤية 2030، ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أهمية موسم السياحة وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030.

ومن أبرز التوصيات: ضرورة تركيز حكومة المملكة على مزيد من المواسم السياحية نظرًا لتأثيرها الإيجابي على السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030، أهمية الدراسة الجغرافية لمدن المملكة للوقوف على أهمية ودور كل مدينة على حدة في تحقيق التنمية المستدامة للمملكة في القطاعات المختلفة، وأهمية تعزيز الانتماء وغرس الولاء الوطني في نفوس الطلاب في المدارس والجامعات السعودية للحفاظ على تراثها في نفوس السعوديين.

يلاحظ على الدراسات السابقة أنها تركز بشكل أساسي على نوع معين من أنواع السياحة، وهي السياحة الترفيهية، السياحة البيئية، السياحة العلاجية والسياحة الرياضية، كما ركزت بعض الدراسات على السياحة في مناطق معينة دون غيرها، بينما تبحث هذه الدراسة في التنمية السياحية المستدامة على مستوى كافة أنواع السياحة وعلى نطاق المملكة ككل.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتنمية السياحية المستدامة

يعد مفهوم التنمية السياحية المستدامة من أحدث المفاهيم المرتبطة بالسياحة كنشاط اقتصادي له أهمية في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية السياحية المستدامة كمفهوم وكعملية مستمرة تتضمن إطاراً مفاهيمياً واسعاً يشمل التعريف بالسياحة وبأنواعها ومقوماتها، والتعريف بالتنمية السياحية وأهميتها وأهدافها، ومتطلباتها ومؤشراتها. وهذا ما سيتم الوقوف عليه في هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: السياحة؛ مفهومها وأنواعها وأهميتها الاقتصادية:

1/ مفهوم السياحة:

المفهوم التقليدي للسياحة: تختلف تعريفات السياحة كنشاط نهائي باختلاف زوايا النظر إليها، فمن زاوية النظر الاقتصادية فهي ظاهرة اقتصادية تتمثل في إنتاج منفعة متعددة الجوانب تلبي حاجات المستهلكين، وتخضع لقانون العرض والطلب، بينما ينظر إليها من زاوية النظر الاجتماعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تكمن في بحث الأفراد عن الترويح عن أنفسهم من خلال الانتقال والسفر إلى واجهات غير مألوفة لفترة قصيرة من الوقت، وعمومًا فإن السياحة لغة: "تعني التنقل من بلد لآخر طلباً للاستجمام والتمتع" (الزوكة، 1992م، ص42). أما اصطلاحاً فقد عرفتها منظمة السياحة العالمية بأنها: "تعني الانتقال الطوعي المؤقت من مكان الإقامة الدائم إلى مكان آخر بقصد إشباع حاجة أو رغبة ما" (هيئة السياحة العالمية، 1995م، ص30). وتشمل صناعة السياحة كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج

وتقديم الخدمات السياحية لطالبيها من السياح، وبحسب المنظمة العالمية للسياحة فإن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة تشمل 85 نشاطاً اقتصادياً، على رأسها خدمات النقل، والفندقة، والإيواء، وخدمات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمصارف والمؤسسات المالية، والمؤسسات الثقافية، والمؤسسات الرعاية والترويج (شعباني وآخرون، 2020م، ص75).

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للسياحة: بأن السياحة هي ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية، تنطوي على انتقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم المعتادة لأغراض شخصية أو تجارية ومهنية. (UN Tourism).

وفي قاموس أكسفورد يعرف السياحة بأنها: مصطلح يغطي السفر إلى أماكن بعيدة عن البيئة المنزلية، ويتم القيام به أساسًا للترفيه، ولكن أيضًا للعمل. تتضمن الأنشطة السياحية عمومًا إنفاق الأموال في موقع جديد، ولا تتضمن الحصول على أي نوع من المكافأة من داخل المكان أو البلد الذي تمت زيارته. تعريفات السياحة من قبل المنظمات الدولية، مثل منظمة السياحة العالمية تعرف كل من يقضي ليلة واحدة على الأقل، ولكن لا تزيد عن سنة في مكان آخر غير بلد إقامته كسائح (Oxford, 2013).

كما عرفت السياحة: بأنها عبارة عن أنشطة المسافرين إلى أماكن خارج بيئتهم المألوفة، لمدة لا تزيد على سنة لغرض قضاء وقت الفراغ، أو الأعمال أو زيارة الأقارب والأصدقاء أو أغراض أخرى غير متصلة بمزاولة نشاط مقابل أجر داخل المكان المقصود (Lexicon of Touristic Tems, 2013, P156).

2/ أنواع السياحة: عادة ما يتم تقسيم السياحة بحسب الهدف منها إلى عدة أنواع الرئيسية:

1/2: السياحة الترفيهية: وهي التي تكون بغرض الترفيه والتسلية والاستمتاع بزيارة بلدان أخرى، والتعرف على شعوبها وعاداتها وثقافتها، أو بزيارة مناطق طبيعية والتمتع بمناظر الطبيعة الجميلة أو القيام برحلات بحرية (سفيان، 2023م، ص117).

2/2: السياحة العلاجية: ويقصد بها "السفر المنظم خارج نطاق اختصاص الرعاية الصحية الطبيعية للفرد ولتعزيز أو استعادة صحته من خلال التدخل الطبي" (فضل المولى، 2021م، ص69).

3/2: السياحة الثقافية: ويقصد بها زيارة الأماكن التاريخية والأثرية والتراثية والمتاحف وحضور المهرجانات والفعاليات الثقافية.

4/2: السياحة التجارية: وهي التي يقوم بها رجال الأعمال لحضور المعارض التجارية الخارجية، وتشمل أيضا قيام الأفراد والعائلات بالتسوق في الأسواق الخارجية.

5/2: السياحة الدينية: وهذه تقوم على زيارة الأماكن الدينية المقدسة وأداء الشعائر الدينية مثل الحج والعمرة (بكر، 2005م، ص349).

3/ مقومات الجذب السياحي: تعرف مقومات الجذب السياحي بأنها "العناصر والخصائص المتوفرة في المنتج السياحي والبيئة المادية والاجتماعية الموجودة في ذلك المنتج، والتي تدفع الإنسان وتحفزه لزيارة موقع سياحي معين، (العجلوني، 2017م، ص2154). وعادة ما تتكون هذه المقومات من

مقومات طبيعية ومقومات غير طبيعية، حيث تشمل المقومات الطبيعية كل من الموقع الجغرافي والمناخ وأشكال سطح الأرض والحياة البحرية (الزهراني، 2005م، ص23). بينما تشمل المقومات غير الطبيعية كل من المناطق التاريخية والتراثية وأنماط الحياة الاجتماعية والثقافية وتقاليدها وطقوسها الدينية وفنونها الشعبية وفولكلورها، إلى جانب الطراز المعماري الحديث للمدن والحواضر، فضلًا عن البنيات التحتية والخدمات والتسهيلات السياحية، إلى جانب الأطر التنظيمية للأنشطة السياحية، من هيئات ومؤسسات وتشريعات وأنظمة (العجلوني، 2017م، ص2154).

4/ الأهمية الاقتصادية للسياحة: تكتسب السياحة كنشاط اقتصادي أهميتها عبر الفوائد التي تتحقق من خلالها على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي يمكن إجمالها في الآتي: (فضل المولى، 2021م، ص353-354).

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أنها تساهم بنحو 11% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.
- تحسين ميزان المدفوعات، حيث أصبحت السياحة من أكبر بنود حساب الخدمات "التجارة غير المنظورة" في العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وأبرز مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل السياحة ثالث أكبر صناعة خدمية في اقتصادها.
- المساهمة في رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع من خلال الإنفاق السياحي داخل الدولة، وما يترتب عليه من دخول يكتسبها العاملون في هذا القطاع تمكنهم من الانفاق على احتياجاتهم المعيشية.

- تنمية المجتمعات المحلية التي توجد في المناطق السياحية، حيث يسهم النشاط السياحي والاستثمار فيه، سواءً على مستوى البنيات الأساسية للاستثمار أو على الأنشطة التشغيلية والإنتاجية، في تحسين نوعية الحياة في تلك المناطق وخلق فرص عمل للسكان المحليين (القاسم، 2021م، ص207).
- تلعب السياحة دوراً حيوياً في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للدولة وصيانته، فضلا عن اسهامها في تعزيز جميع الأنشطة الإبداعية، بما في ذلك الفنون والحرف اليدوية، وهي بذلك تعد مصدراً لتوليد الدخل من خلال الاستثمار في الثقافة المحلية (Lea, J and leadge, 1988, P34).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياحية المستدامة وأهميتها وأهدافها ومتطلباتها:

1/ مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية السياحية المستدامة: لوضع تعريف اجرائي لمفهوم التنمية السياحية المستدامة، لا بد من وضع مؤشرات قابلة للقياس الكمي، يمكن من خلالها تحديد درجة كمية لتحقق المفهوم على ارض الواقع، ويتطلب وضع التعريف الاجرائي تحديد المقصود بالتنمية السياحية المستدامة على المستوى النظري. يقوم مفهوم التنمية السياحية على فكرة إحداث تغيرات هيكلية في تركيبة الخدمات والمنتجات السياحية التي يقدمها قطاع السياحة في الدولة، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد السياحية فيها، بما يلبي الطلب الحالي والمتوقع على هذه الخدمات والمنتجات، وعلى هذا الأساس فإن التنمية السياحية تعرف باعتبارها: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة

المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، فهي عملية مركبة ومتشعبة، تضم عدة عناصر متصلة ببعضها البعض، تستهدف الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية، من إطار طبيعي وإطار حضاري ومرافق سياحية عامة (Lea, J and leadge, 1988, P34). وكذلك التعريف بأنها "تنمية الأنشطة السياحية من خلال إحداث توازن مناسب بين أبعاد الجوانب البيئية والاقتصادية والثقافية لضمان استخدامها على المدى الطويل"، (UNWTO, 2005)، وفي ضوء ذلك يمكن وضع المؤشرات التالية لمفهوم التنمية السياحية المستدامة:

- عدد الرحلات السياحية الداخلية والخارجية.
- عدد الليالي السياحية.
- حجم الانفاق على السياحة.
- عدد منشآت القطاع السياحي
- حجم القوة العاملة في القطاع السياحي
- نسبة مساهمة القطاع السياحي من اجمالي الدخل الوطني.

2/ أهمية وأهداف التنمية السياحية المستدامة: ترتبط أهمية التنمية السياحية المستدامة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي تتمثل في: (الكعيلي والشمري، 2020م، ص36؛ نعيمة 2016م، ص209).

- حماية الثقافة المحلية، وخصائصها البيئية، والثقافية، والاجتماعية.

- ترشيد استخدام الموارد السياحية، وحماية البيئة من التلوث، وزيادة الاهتمام بالموارد السياحية، الطبيعية والتراثية والثقافية.
- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
- خلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل جديدة، وتحقيق التنوع في هيكل الاقتصاد وفي مصادر الدخل القومي.
- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية في حق الاستفادة من الموارد البيئية السياحية وتوزيع الدخل.
- زيادة الإيرادات العامة من خلال الضرائب على مختلف الأنشطة السياحية.

من جانب آخر فإن خطة التنمية السياحية المستدامة لسنة 2030، التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية سنة 2015م، تتضمن مجموعة من الأهداف في هذا الخصوص، يتلخص أهمها في الآتي: (بوشنة وعبادلي، 2018م، ص951-952)

- القضاء على الفقر بكافة أشكاله؛ وذلك من خلال المساهمة في إيجاد فرص العمل والحد من الفقر في المناطق السياحية المستهدفة.
- الحد من سوء التغذية وتوفير الأمن الغذائي عبر تشجيع القطاع الزراعي في المناطق السياحية.
- ضمان الحياة السليمة، وتحسين رفاهية المجتمع من خلال زيادة مداخيل سكان المجتمعات المستضيفة للنشاط السياحي.

- تحقيق العدل بين الجنسين من خلال إتاحة مشاركة المرأة في التنمية السياحية.
- تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المائية والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها.
- ترقية النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

ووفقًا لهذه الأهداف فإن التنمية السياحية المستدامة تكتسب أهميتها من كونها أحد الأساليب الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها في عمل نوع من التجانس والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية بما يحسن من نوعية الحياة ومستوى جودتها وتحقيق رفاهية المجتمع.

3/ متطلبات التنمية السياحية المستدامة: يقتضي تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة توفر مجموعة من المتطلبات، أهمها ما يلي: (نعيمة، 2016م، ص210)

- المتطلبات التنظيمية: وتتمثل في العوامل التنظيمية والإدارية التي تتضمن قواعد وضوابط تنظيم النشاط السياحي والأطر المؤسسية التي تديرها، من وزارات وأجهزة ومؤسسات حكومية، وما يلزمها من اختصاصات، وصلاحيات، ومهام ومسؤوليات.
- المتطلبات البيئية: وتشمل كل ما يتعلق بحماية الموارد البيئية والمحافظة عليها، حيث ترتبط هذه المتطلبات بالتنمية البيئية، والتي ترتبط بدورها بالتنمية السياحية المستدامة بحكم دورها المهم في عملية الجذب السياحي.

- المتطلبات الإدارية: وهي المتطلبات المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والقوة العاملة فيه، من مهندسين وإداريين وعمال تتوفر لديهم الكفاءة والكفايات المطلوبة للعمل في المجال السياحي ككل.
- المتطلبات العامة: تشمل الخدمات التي تقدمها الحكومة للقطاع السياحي وتضعها ضمن خطتها التنموية الشاملة لجميع القطاعات، مثل العناية بالبنية التحتية للسياحة والتسهيلات المالية والضريبية والاستثمار السياحي، وإصدار التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط السياحي التي تتضمن حوافز استثمارية في هذا المجال.

4/ مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة: يتم تصنيف هذه المؤشرات على أساس ثلاث مجموعات هي: (كرماني وآخرون، 2021م، ص269-271)

1/4: المؤشرات البيئية: ترتبط هذه المؤشرات بمدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها، من حيث قيمتها السياحية من خلال عدد من الأضرار التي يلحق بها، وتتمثل هذه المؤشرات في: مؤشر معالجة النفايات الصلبة والسائلة، ومؤشر كثافة استخدام التربة، ومؤشر كثافة استخدام المياه، ومؤشر حماية الجو من التلوث.

2/4: المؤشرات الاجتماعية: ترتبط هذه المؤشرات بواقع انتعاش النشاط السياحي في الوسط الاجتماعي، وتشمل: مؤشر الانعكاس الاجتماعي، ومؤشر رضا السكان المحليين، ومؤشر الأمن، ومؤشر الصحة العامة.

3/4: المؤشرات الاقتصادية: وترتبط بتأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي، وتشمل مؤشر العملة الصعبة، ومؤشر العمالة، ومؤشر الدخل، ومؤشر الاستثمار.

المبحث الثاني: إمكانيات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية

تشمل إمكانيات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية كل من الموارد والسياحية والمتنوعة والمنقولة، والمقومات الداعمة للنشاط السياحي، وفيما يلي يتم استعراض هذه الإمكانيات.

المطلب الأول: الموارد السياحية في المملكة:

تتمتع المملكة العربية السعودية بمجموعة متنوعة من الموارد السياحية، منها ما يتعلق بالسياحة الدينية التي تتميز بها المملكة على مستوى العالم الإسلامي، ومنها ما يتعلق بالسياحة الترفيهية بمختلف أنواعها.

1/ موارد السياحة الدينية: إن أهم موارد السياحة الدينية في المملكة تتمثل في المعالم الدينية التي تشكل أكبر مصادر الجذب في هذا النوع من السياحة، وهي المسجد الحرام في مكة المكرمة، الذي يتوجه إليه كل عام ملايين الحجاج والمعتمرين من مختلف البلدان، وكذلك المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة الذي يضم قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومحرابه وحجرته والروضة الشريفة، حيث يؤمه ملايين المسلمين للصلاة فيه، ولزيارة القبر الشريف، كما يوجد في المدينة المنورة المزارات التي يحرص الحجاج والمعتمرون والزوار على زيارتها، وهي مسجد قباء، ومسجد القبلتين والسبعة مساجد، إلى جانب جبل أحد، الذي شهد واحدة من أهم وأشهر معارك المسلمين في العهد النبوي، ومقبرة شهداء أحد، والتي تمثل معلمًا تاريخيًا بارزًا له مكانته المعنوية لدى المسلمين عبر التاريخ.

إن السياحة الدينية تحتل المرتبة الأولى ضمن هيكل منظومة السياحة في المملكة العربية السعودية، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الذين زاروا المملكة في العام 1443هـ بلغ نحو 18 مليون سائح، النسبة الأكبر منهم كانت من الحجاج والمعتمرين، حيث تقدر إيراداتها السنوية بنحو 12 مليار دولار سنوياً (منظمة السياحة العالمية، 2022م).

2/ موارد السياحة الترفيهية: تتمثل في الآتي:

1/2: الموارد السياحية الجبلية: تنتشر هذه الموارد في عدة مناطق من المملكة، ففي منطقة عسير ـ التي تعد من أهم المناطق السياحية في المملكة ـ يوجد الجبل الأخضر المطل على مدينة أبها، كما توجد منطقة السودة التي تتسم بالمدرجات الزراعية الخضراء، فضلاً عن غابات العرعر، كما توجد بالمنطقة أيضًا جبال السروات التي تمارس فيها رياضة القفز بالمظلات، وأكثر ما يميز منطقة عسير مناخها المعتدل في الصيف؛ مما يجعلها قبلة للسياحة المحلية، وتنتشر موارد السياحة الجبلية أيضًا في منطقة الباحة، حيث يوجد جبل شدا الأعلى الذي يعتبر بيئة جاذبة لممارسة رياضة تسلق الجبال، وفي منطقة جازان التي يوجد فيها جبل فيفا المكسو بالخضرة الدائمة طوال العام، مع تميزه بالمناخ المعتدل، وفي منطقة الجوف حيث يوجد جبل برنس الذي يحوي نقوشًا ورسومًا صخرية، أما بالنسبة لمنطقة مكة المكرمة فيحيط بالمدينة التي تضم الحرم المكي عدد من الجبال الشاهقة والأودية، مثل جبل النور وجبل ثور وجبل عرفة، وقريبًا من محافظة الطائف هنالك منطقة جبلية تضم كل من جبال الهدا والشفاء، حيث تتسم بمناخها المعتدل والماطر وبالخضرة التي تكسو سفوحها وبالحدائق التي

تزخر بالنباتات العطرية، كذلك هنالك عدد من التلال والجبال في منطقة الحدود الشمالية أهمها جبل كثيفة، فضلاً عن جبل اللوز، حيث يوجد في منطقة تبوك الذي يعد أشهر جبال المنطقة (الغنيم، 2019م، ص216-220م؛ كرماني وآخرون، 2021م، ص271).

2/2: المنتزهات وأماكن التخييم: تنتشر في مناطق المملكة المختلفة عدداً من المنتزهات وأماكن التخييم، مثل منتزه غابة رغدان ومنتزه الأمير مشاري والتخييم العائلي والشلال في منطقة الباحة، ومنتزه السحاب ومنتزه القرعاء ودلقان في منطقة عسير، والمنتزهات الطبيعية في منطقة نجران، ومنتزه الرشاشية في منطقة الجوف (كرماني وآخرون، 2021م، ص271؛ الغنيم، 2019م، ص214-216).

3/2: المحميات الطبيعية: هنالك عدد من المحميات الطبيعية البرية والبحرية، التي توجد بالمملكة العربية السعودية، توفر البيئة المناسبة لعيش عدة أنواع من الحيوانات أو النباتات أو الطيور، تشرف عليها الهيئة السعودية للحياة البرية، لا يسمح فيها بالصيد (كرماني وآخرون، 2021م، ص269)، حيث يقع بعض هذه المحميات في منطقة نجران وجازان، وبعضها في المنطقة الغربية والمنطقة الشمالية الغربية في الحدود مع الأردن، ومؤخراً قامت المملكة بتأهيل عدد من تلك المحميات لأنشطة السياحة البيئية، مثل: محمية محازة الصيد في الطائف، ومحمية الجبيل البحرية ومحمية عروق بني معارض في الربع الخالي، وذلك كمرحلة تجريبية يتم تعميمها لاحقاً على المحميات الأخرى (كرماني وآخرون، 2021م، ص270).

4/2: موارد السياحة البحرية والشاطئية: تمتلك المملكة العربية السعودية ساحلين بحريين على كل من البحر الأحمر والخليج العربي، يبلغ طولهما مجتمعين نحو 3400 كيلو متر من الشواطئ والجزر، حيث يوجد بالمملكة حوالي 1150 جزيرة بحرية، من تبوك وأملج شمالاً، ومروراً بينبع وجدة، وصولاً إلى جزر فرسان الكبرى في جازان جنوباً، بالإضافة إلى الجزر الأخرى في مياه الخليج العربي شرقًا، وتوفر هذه الموارد عدداً من الأنشطة السياحية، مثل رياضة الغوص، وذلك في ظل وجود عشرة مواقع للغوص تعد من أفضل المواقع في العالم (الزمعي، 2021)، ومثل السياحة الشاطئية التي توفرها عدد من الكورنيشات المنتشرة على تلك السواحل في عدد من المناطق، أبرزها كورنيش جدة، التي تعتبر المدينة الساحلية الأولى في المملكة، كورنيش الدمام، وكورنيش مدينة "حقل" على الساحل الشمالي لمنطقة تبوك، والذي يطل على خليج العقبة، بالإضافة إلى كورنيش الساحل الجنوبي، وهنالك أيضاً كل من الكورنيش الشمالي والكورنيش الجنوبي، في محافظة ينبع، والكورنيش الشمالي والكورنيش الجنوبي في منطقة جازان، حيث تتمثل الأنشطة السياحية الشاطئية التي توفرها هذه الكورنيشات في رياضة ركوب الأمواج وفي الرحلات البحرية والصيد البحري، إلى جانب سياحة المنتجعات الشاطئية والملاهي الترفيهية والمطاعم.

5/2: موارد السياحة التراثية: تشتمل هذه الموارد على المواقع الأثرية والتراثية، والفلكلور الشعبي والحرف اليدوية، والتي تنتشر أيضاً في مختلف مناطق المملكة، فبالنسبة للمواقع الأثرية والتراثية فإن المملكة تمتلك نحو 6300 موقعاً أثرياً وتراثياً وثقافيًا (المشهداني، 2019م، ص،72)، ومن أمثلة تلك المواقع وفي

مقدمتها، مدينة الدرعية التاريخية ذات التراث العالمي وقرية الغاط التراثية ومنطقة قصر الحكم في الرياض، وجدة التاريخية ممثلة في باب مكة، والقلاع التاريخية في تبوك، والمواقع التاريخية للغزوات التي وقعت أحداثها في المدينة المنورة في العهد النبوي، مثل: غزوة الخندق وأحد وبدر، وتضم منطقة المدينة المنورة أيضًا موقعين تاريخيين هما: مدائن صالح بمحافظة العلا، والمواقع ذات القيمة الدينية التاريخية في محافظة خيبر، وهنالك عدد من المناطق الأثرية والتراثية التي تضمها منطقة مكة، أما منطقة حائل فتضم بعضًا من الآثار التاريخية القديمة، مثل مدينة فيد التاريخية، ومنطقة جبة الأثرية ذات الرسومات الصخرية، بالإضافة إلى مدينة الحائط التي تشتهر بأهم وأكبر المواقع الأثرية الإسلامية، ممثلة في الحصون والقلاع والسدود والقصور المشيدة بالأحجار السوداء، يضاف إلى كل ذلك المواقع الأثرية والتراثية التي توجد في كل من المنطقة الشرقية وفي منطقة الحدود الشمالية ومنطقتي جازان ونجران، ومنطقة عسير ومنطقة الجوف ومنطقة الباحة، وغيرها (الغنيم، 2019م، 215-220م؛ كرماني وآخرون، 2021م، ص217)، وتكتسب بعض هذه المواقع أهميتها السياحية من كونها تدخل ضمن التصنيف العالمي للتراث الثقافي الإنساني، وهي سور الحجر الأثري في مدائن صالح بالعلا، وحي الطريف بالدرعية في الرياض، وبوابة مكة في مدينة جدة التاريخية، والفن الصخري في منطقة حائل (أبو اليزيد، 2017)، وعلى صعيد آخر فإنه توجد عدد من القرى التراثية المنتشرة في عدد من المناطق. وتعتبر هذه القرى ضمن القرى التراثية ذات الأولوية التي حددتها الهيئة العامة

للسياحة والآثار في مشروع تنمية القرى التراثية، والبالغ عددها 64 قرية (حسن، 2021م، ص146-147).

يضاف إلى هذه الموارد الأثرية والتراثية أيضاً الحرف اليدوية والصناعات التقليدية التي تزخر المملكة بوجود الكثير منها في عدد من مناطقها، أهمها المنطقة الشرقية التي تشكل الحرف والصناعات اليدوية، فيها 12% من الحرف اليدوية في المملكة، حيث تتمثل في صناعة الفخار والقوارب الخشبية وصناعة الأخشاب وصناعة الخوص وصناعة الحلي وصناعة البشوت (مصطفى، 2020م، ص40)، أما منطقة الرياض فتشتهر بعدد من الصناعات والحرف اليدوية معظمها يقوم على الصناعات الجلدية والصوفية وصناعات الفخار والسعف وآنية المداهن، كما تشتهر المدينة المنورة بصناعة النحاسيات والمزخرفات وصناعة التمور، فيما اشتهرت منطقة عسير بصناعة السيوف والخناجر وحياكة الملابس والجلود وأدوات الصيد والفضيات، أما منطقة حائل فإن أهم الحرف اليدوية فيها فتتمثل في صناعة الفخار وحياكة الملابس الشعبية والمشغولات اليدوية، وهكذا تتنوع الحرف والصناعات اليدوية في كل المناطق.

6/2: موارد سياحة التسوق: تعد سياحة التسوق من الأنماط السياحية المهمة والمحركات الاقتصادية في مدن المملكة، خاصة المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من الأسواق التجارية الضخمة تحت الإنشاء في مدينة الرياض مثل الأفنيوز.

المطلب الثاني: مقومات وتحديات التنمية السياحية المستدامة في المملكة:

تتمثل مقومات التنمية السياحة المستدامة في المملكة العربية السعودية في مجموعة العوامل المساعدة التي تشكل روافع هيكلية ضرورية للدفع بهذه العملية نحو تحقيق أهدافها، ومن جانب آخر فإنه في مقابل هذه المقومات توجد تحديات تواجه التنمية السياحية المستدامة في المملكة.

1/1: مقومات التنمية السياحية المستدامة:

تتكون من خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية، والخدمات الصحية، وشبكات المياه والكهرباء.

1/1/1: خدمات النقل: يتسم قطاع النقل في المملكة العربية السعودية بتنوع وسائله، وبالتطور في بنياته الأساسية، فمن حيث تنوع وسائله فهي تجمع بين وسائل النقل البري والجوي والبحري، إذ تتنوع وسائل النقل البري بين النقل الجماعي بالحافلات والنقل بالسيارات الصغيرة،كما يوجد ضمن منظومة النقل البري التنقل بالقطارات عبر السكك الحديدية، التي تبدأ من الدمام مروراً بالأحساء ثم إلى الرياض، وبعد ذلك القصيم، ومن ثم منطقة حائل وصولاً إلى منطقة الحدود الشمالية، كذلك قطار الحرمين الذي يربط بين المدينة المنورة ومكة المكرمة مرورا بمحافظة جدة ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، أما في مجال النقل الجوي فتوجد ثلاث شركات وطنية تتنافس في سوق النقل الجوي المحلي وهي شركة الخطوط السعودية (الناقل الوطني) وشركة طيران ناس، وشركة أديل للطيران، ولا يقتصر نشاط هذه الشركات على السوق المحلي، وإنما تنظم رحلات خارجية أيضاً، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من شركات الطيران

العربية والعالمية تنظم رحلات إلى المملكة العربية السعودية، وفي مجال النقل البحري هنالك الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، فضلاً عن شركات خطوط بحرية تابعة لدول أخرى تنظم رحلات إلى موانئ المملكة وتقوم بنقل الركاب إليها، أما على مستوى تطور البنيات الأساسية فإن المملكة تمتلك شبكة طرق برية واسعة وحديثة ومتطورة، تربط كل مناطق المملكة مع بعضها البعض، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي تربط 10 مدن، فيما تمتلك عدد من المطارات الدولية والمحلية التي تربط بين المملكة والعالم الخارجي من جهة، وبين مناطق المملكة الداخلية من جهة أخرى، كما تملك عدد من الموانئ التي تستقبل الركاب وتعمل وفق أنظمة متطورة.

2/1/1: خدمات الاتصالات: تتوفر في المملكة العربية السعودية خدمات اتصالات متقدمة وواسعة النطاق، حيث توجد عدة شركات اتصال تقدم خدماتها المختلفة في مجال الاتصال والانترنت، في مقدمتها شركة الاتصالات السعودية، وشركة الاتصالات زين، وشركة الاتصالات موبايلي، بالإضافة إلى شركة الاتصالات سلام وشركة فيرجن موبايلي السعودية، وشركة ليبارا موبايل السعودية، وشركة اتحاد عذيب للاتصالات وشركة جوي للاتصالات.

3/1/1: خدمات المياه والصرف الصحي: بالنسبة لإمدادات المياه والصرف الصحي في المملكة فإنها تتميز باستثمارات كبيرة في تحلية مياه البحر وتوزيع المياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي؛ ذلك أن 50% من مياه الشرب تأتي من تحلية مياه البحر، و 40% من استخراج المياه الجوفية غير

المتجددة، و 10% من المياه السطحية، حيث تغطي إمدادات المياه الخاصة بالشرب والصرف الصحي نطاقاً واسعاً في مختلف مناطق المملكة.

4/1/1: خدمات الكهرباء: تتمتع المملكة العربية السعودية بدرجة عالية من الاستقرار في الإمداد الكهربائي بحكم ما تمتلكه من قدرات كبيرة في إنتاج الكهرباء، وتوزيعها عبر شبكة تغطي كافة مناطق المملكة.

5/1/1: الخدمات المصرفية: تمتلك المملكة العربية السعودية قطاعاً مصرفياً متطوراً وواسع الانتشار على مستوى مختلف المناطق، تستخدم التقنية الحديثة والمتطورة في القيام بنشاطها وخدمة عملائها، حيث يبلغ عدد المصارف العاملة 11 مصرفاً بإجمالي عدد فروع يبلغ 1,927 فرعاً (موقع أرقام).

6/1/1: الخدمات الصحية: توفر المملكة العربية السعودية خدمات الرعاية الصحية والعلاجية لأكثر من 31 مليون شخص من المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى ملايين الزوار من الحجاج والمعتمرين، وذلك عبر منظومة من المرافق الصحية تشمل المدن الطبية والمستشفيات التخصصية والجامعية والعسكرية ومراكز الرعاية الصحية الأولية، فيما تنتشر في مناطقها المختلفة آلاف المختبرات ومراكز التشخيص والصيدليات (المنصة الوطنية الموحدة).

2/1: المقومات المرتبطة بتسهيلات الإقامة والضيافة:

1/2/1: تسهيلات الإقامة: وفقًا لبيانات صادرة في العام 2016م من الهيئة العامة للإحصاء السعودية فإن عدد المنشآت العاملة في مجال الإيواء السياحي بالمملكة العربية السعودية عام 2021م بلغ 9676 منشأة، توفر حوالي 674.045 غرفة (الهيئة العامة للإحصاء، 2021).

وبحسب بعض المصادر، فإنه من المتوقع أن يحدث نمو في الطاقة الاستيعابية لمنشآت الإيواء السياحي من خلال زيادة الغرف الفندقية بحوالي 35,884 غرفة بنهاية العام 2023م، ومن جانب آخر يشير تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" حول أنشطة الإقامة والطعام إلى برمجة إنشاء 136 مشروعاً فندقياً بحلول عام 2030م (منشآت، 1444هـ، ص10).

2/2: تسهيلات الضيافة: تشمل هذه التسهيلات كل من أنشطة المطاعم والمقاهي وتجارة التجزئة والجملة، حيث شهد قطاع هذه الأنشطة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، انعكس على مساهمته في الناتج الملحي الإجمالي، إذ تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بهذا الشأن أن مساهمة هذا القطاع مضافاً إليها مساهمة قطاع الفنادق في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للمملكة العربية السعودية بلغ حوالي نحو 9,1% بنهاية عام 2021م، فيما بلغ حوالي 22% في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويعد هذا القطاع هو القطاع الثالث من حيث الأهمية الاقتصادية خلال ذلك العام (منشآت، 1444هـ، ص15)، وبهذا فإن هذا القطاع يشكل مقوماً يعتد به ضمن المقومات المسهلة لنمو الأنشطة السياحية.

3/1: المقومات المرتبطة بالأطر المؤسسية والتنظيمية:

1/3/1: الأطر المؤسسية: تضم منظومة الأطر المؤسسية للقطاع السياحي في المملكة العربية السعودية كل من وزارة السياحة، المعنية بوضع التشريعات والأنظمة واللوائح اللازمة لتطوير القطاع السياحي وإصدار التراخيص والتصنيفات الخاصة بالأنشطة والمشاريع السياحية، وجذب الاستثمارات

النوعية للقطاع، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتطوير ودعم الكوادر البشرية العاملة في مجال السياحة، وكذلك الهيئة السعودية للسياحة المناط بها إبراز المملكة كوجهة سياحية وتسويقها عالمياً، وتشجيع السياحة فيها والإشراف على الحملات التسويقية والترويجية للوجهات السياحية في المملكة، وتطوير الباقات والمنتجات السياحية وتوزيعها وتسويقها، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، كما تضم الأطر المؤسسية صندوق التنمية السياحي المناط به المساهمة في تطوير المناطق السياحية ودعم الاستثمار السياحي، وتقديم التمويل والخدمات المساندة للمنشآت التي تعمل في مجال السياحة، وتطوير التقنية والبنى التحتية التي تخدم مختلف النشاطات في هذا القطاع (الهيئة السعودية للسياحة).

2/3/1: الأطر التنظيمية: تتمثل في مجموعة اللوائح التي يشملها نظام السياحة في المملكة، والتي تتكون من لائحة الأماكن السياحية العامة، ولائحة المرشدين السياحيين، ولائحة لجنة النظر في مخالفات نظام السياحة، ولائحة مرافق الإيواء السياحي، ولائحة مكاتب حجز وحدات الإيواء السياحي وتسويقها، ولائحة منظمي الرحلات السياحية، ولائحة وكالات السفر والسياحة (المنصة الوطنية للرصد السياحي)، وكل هذه اللوائح تنضوي تحت نظام السياحة لعام 1444هـ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 1444/1/26هـ.

4/1: المقومات البشرية:

تتمثل هذه المقومات في الطلب على الخدمات والأنشطة السياحية، إلى جانب الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المجال السياحي بمختلف أنشطته.

1/4/1: الطلب على الخدمات والمنتجات السياحية: إن مصدر الطلب على الخدمات والمنتجات السياحية هو العنصر البشري من خلال إنفاقه على خدمات ومنتجات السياحة، وعادة ما ينظر إلى حجم الطلب على هذه الخدمات والمنتجات باعتباره أحد المقومات المحفزة لنمو النشاط السياحي واستدامته، ويقاس هذا الحجم بأعداد السياح وبحجم إنفاقهم على الخدمات السياحية.

الشكل البياني رقم (1) الانفاق على الرحلات الوافدة إلى المملكة خلال الفترة (2014–2022)

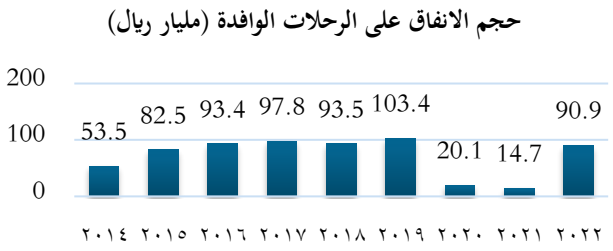

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير البنك المركزي السعودي.

الشكل رقم (2) عدد الرحلات المحلية خلال الفترة (2014–2021م)

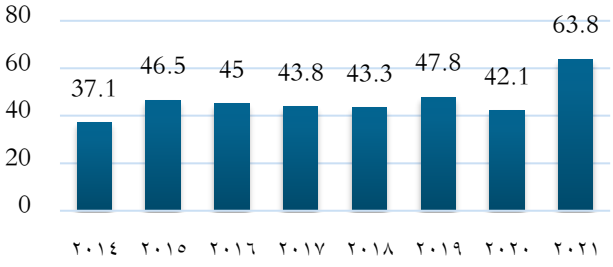

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير البنك المركزي السعودي.

2/4/1: المقومات المرتبطة بالقوة العاملة: تشير بعض المصادر إلى أن عدد القوى العاملة في القطاع السياحي تبلغ نحو 726 ألف موظف، منهم 189 ألف سعودي، يشكلون ما نسبته 26% من العدد الكلي، وأنه في سبيل توطين الوظائف في هذا القطاع من خلال تأهيل القوة العاملة الوطنية واستيعابها في هذه الوظائف، حددت وزارة السياحة 15 برنامجاً في هذا الخصوص تتمثل أهمها في برنامج الابتعاث السياحي، وبرنامج التدريب المنتهي بالتوظيف، وبرنامج التدريب التطبيقي، وبرنامج حفاوة، وشهادات الاعتماد الاحترافية وبرنامج إعداد القادة، وبرنامج التعليم التنفيذي، ومنصة التعليم السياحي الالكترونية، وبرنامج تدريب الإعارة (صحيفة العربية الالكترونية).

2/ تحديات التنمية السياحية المستدامة في المملكة: توجد عدد من التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية يمكن إجمالها فيما يلي: (العروي، 2023م، ص54)

1/2: التحدي المرتبط بالنظرة العامة للعمل السياحي، وتتمثل في:

- عدم تجديد وتطوير المنتجات السياحية ونمطية البرامج.
- تذبذب قرارات تشجيع الاستثمار السياحي.
- عدم التدقيق في اختيار الكفاءات المؤهلة وصاحبة الخبرة في إدارة العمل السياحي، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الخاص.
- إغفال ما تنتجه مراكز البحث والجامعات من بحوث ودراسات جادة حول العمل والنشاط السياحي.
- القصور في إنشاء العدد الكافي من المراكز السياحية التعليمية المتخصصة.

2/2: التحديات التنظيمية والإدارية والفنية: يتمثل هذا التحدي في ضرورة التنسيق بين عدة جهات حكومية، في ظل تعدد الإشراف على المنشآت السياحية من قبل أكثر من جهة، ممثلة في وزارة السياحة والمالية والصحة والاستثمار، إلى جانب السلطات المحلية.

3/2: تحدي نشر الثقافة السياحية بين أفراد المجتمعات المحلية بالمناطق السياحية: وذلك للارتقاء بوعيهم بأهمية السياحة، وأثرها عليهم وعلى مجتمعاتهم، وإشراكهم في تطوير وتنمية النشاط السياحي، إلى جانب العمل على تأهيل الكوادر البشرية مهنياً للعمل في مجالات السياحة المختلفة.

4/2: تحديات السياسة التسويقية للمنتجات السياحية، والمتمثلة في الآتي:

- عدم وجود استراتيجية تسويقية ذات فعالية يشارك فيها كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- عدم وجود سياسات مشتركة بين مكونات القطاع الخاص المشتغلة في القطاع السياحي تحت إشراف وزارة السياحة.
- ضعف الجهود التنشيطية والتسويقية الموجهة لسوق السياحة الداخلية كبديل للسياحة الخارجية في ظل الظروف الراهنة.
- قلة البرامج الإعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للترويج الدولي للمنتجات السياحية الوطنية.
- ضعف التواجد في أسواق السياحة الدولية بالاعتماد على الخصائص التراثية التي تتمتع بها المملكة.

- ضعف الاهتمام اللازم بتطوير جودة المنتجات السياحية وتطوير أداء المؤسسات التي تعمل في مجال السياحة بما يضمن كسب رضا المستهلك، والذي هو الأساس في أي نشاط استثماري.

المبحث الثالث: جهود تطوير القطاع السياحي في المملكة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة والمؤشرات العامة لأداء القطاع:

المطلب الأول: الجهود التطويرية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة:

تعكس الجهود التطويرية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية اهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع ضمن جهودها الخاصة بتنويع مصادر الدخل، ويبزر ذلك من خلال الآتي:

1/ اهتمام رؤية المملكة 2030 بتنمية القطاع السياحي: يبرز هذا الاهتمام من خلال الآتي:

1/1/: الأهداف الخاصة بالقطاع السياحي ضمن إطار الأهداف الكلية للرؤية:

- الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للمملكة العربية السعودية بهدف استقبال الضيوف من 8 مليون إلى 30 مليون حتى عام 2030، وبشكل سنوي.
- مضاعفة عدد المواقع الأثرية السعودية المسجلة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).
- التوسع في انشاء المتاحف التاريخية والتراثية والإسلامية.
- زيادة إنفاق الأسر على النشاطات الثقافية والترفيهية داخل المملكة العربية السعودية من السنة الحالية 2.9% إلى 6%.
- فتح المجال السياحي لجميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات المملكة.
- زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى 10%.

- المحافظة على الهوية الوطنية ونقلها إلى الأجيال القادمة.
- المحافظة على الإرث الثقافي، والتاريخي السعودي والعربي والإسلامي.
- إنشاء وتطوير وجهات ومواقع وجزر سياحية ومدن ترفيهية جديدة ومتكاملة وفقاً لأعلى المعايير العالمية.
- زيادة مرافق الضيافة والخدمات السياحية.
- تهيئة وتنمية وتطوير المواقع التاريخية والتراثية والعمل على إحياء مواقع التراث الوطني والعربي والإسلامي وتسجيلها دولياً.
- تخصيص مساحة كبيرة من شواطئ المملكة للمشروعات السياحية.
- ضخ استثمارات ضخمة في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية وشبكات الطرق وقطارات الركاب داخل المدن وبينها (غرفة الرياض، مارس، 2017م، ص8-9).

2/1: وضعية القطاع السياحي ضمن مستهدفات برنامج جودة الحياة: يمثل برنامج جودة الحياة، الذي أطلق في العام 2018م، أحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030، حيث يعمل هذا البرنامج على تحسين سبل العيش وزيادة فرص العمل والترفيه، وجعل المملكة وجهة جاذبة للشباب الحيوي الطموح، كما يعمل على تشجيع الابتكار والكفاءات والمواهب من أجل الرقي بجودة الحياة، فهو برنامج يُعنى بتحسين نمو حياة الفرد والأسرة وبناء مجتمع ينعم أفراده بأسلوب حياة متوازن (برامج رؤية المملكة، 2030م)، وتتمثل أهداف البرنامج المتعلقة بشكل مباشر بقطاع السياحة في تطور وتنويع الفرص لتلبية احتياجات السكان، والمحافظة على تراث المملكة الإسلامي والعربي والوطني والتعريف به،

وتحسين المشهد الحضاري في المدن السعودية، وفي هذا الإطار فإن من ضمن مستهدفات البرنامج تصنيف ثلاث مدن سعودية ضمن أفضل مائة مدينة للعيش في العالم، وإقامة أكثر من ستمائة منطقة ترفيهية جديدة في مدن ومناطق المملكة، وتوفير أكثر من 143 ألف وظيفة في القطاع الثقافي السعودي.

2/ الاستراتيجيات الخاصة بقطاع السياحة: تتمثل في الآتي:

1/2: استراتيجية السياحة الوطنية: تم إطلاق هذه الاستراتيجية في العام 2019م، مستهدفة رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 10%، وتوفير مليون فرصة عمل إضافية، وجذب 100 مليون زيارة سنوية بحلول عام 2030م (استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة).

وضمن هذا الإطار أطلقت وزارة السياحة في (ديسمبر 2022م) عشر لوائح جديدة، تُعنى بتنظيم عمل وإدارة الوجهات السياحية ومرافق الضيافة، وذلك بهدف المساهمة في خلق بيئة جاذبة للاستثمار يراعى فيها سهولة الأعمال والابتكار والاستدامة والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وحماية حقوق السائح، كما تم في العام 2019م إطلاق التأشيرة السياحية التي تسري لمدة عام كامل، وتتيح للسائح الإقامة لمدة 90 يوماً متواصلة، حيث تم إصدار أكثر من 440 ألف تأشيرة زيارة بحلول شهر مارس 2020م (استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة).

2/2: استراتيجية السياحة الرقمية: جاءت هذه الاستراتيجية ضمن جهود وزارة السياحة الهادفة إلى تنمية السياحة المحلية من خلال المساعدة على إثراء جهود إعادة بناء قطاع السياحة في المملكة، حيث تضم هذه الاستراتيجية 9

برامج و31 مبادرة يجري تنفيذها لتستكمل بحلول عام 2025م، بحيث يتم تطوير بيئة عمل ذكية تدعم رحلة التحول الرقمي في قطاع السياحة، وتعود بالفائدة على منظومة السياحة في المملكة، وتوفر منصة شاملة لتلبية جميع المتطلبات، حيث تعمل الاستراتيجية الرقمية على تبني نماذج عمل رقمية مبتكرة، تسهم في رفع مستوى الطلب على الخدمات السياحية، تشمل وضع لوائح مبتكرة لتنظيم الفنادق الذكية، واعتماد طرق مرنة لإجراءات السفر الرقمي، وتشجيع توفير الخدمات السياحية الجديدة، وتأسيس الشركات الناشئة في القطاع السياحي من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز جاهزية الوجهات السياحية (استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة).

3/2: استراتيجية التعاون لتطوير التجربة السياحية: استكمالاً للاستراتيجيات وأطر العمل التي يجري تنفيذها بين العديد من الوزارات والقطاعات من أجل تحقيق رؤية المملكة 2030، وقعت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني اتفاقية تعاون تهدف إلى تطوير السياحة في المملكة، حيث نصت الاتفاقية على تنفيذ عدة مشاريع تستهدف تحسين التجربة السياحية في المملكة، خاصة في الحرمين الشريفين، كما تشمل التعاون في تطوير وترويج مواقع الجذب السياحي في المملكة عن طريق استخدام تقنيات متقدمة، يتم توفيرها داخل وخارج المملكة عبر المنصات وتغذيتها بالمحتوى المناسب (استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة).

4/2: استراتيجية التعاون بين وزارة الثقافة وصندوق التنمية السياحي: تم إبرام اتفاقية بين الطرفين تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وإثراء كثير من الزوار والراغبين

في زيارة المناطق السياحية في المملكة، وذلك ضمن جهود وزارة الثقافة في تحقيق تطلعاتها؛ لجعل الثقافة نمو حياة ورفع مستوى إسهامها الاقتصادي، إلى جانب تزويد المواقع السياحية السعودية بمحتوى ثقافي متنوع، كما يأتي هذا الاتفاق ضمن إطار حرص صندوق التنمية السياحي على تفعيل التكامل بين الثقافة والسياحة، ودعم الاستثمارات السياحية في المواقع التراثية والثقافية؛ لما لها من أثر اقتصادي كبير يسهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني، وفي توفير فرص العمل (استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة).

حيث تستهدف هذه الاتفاقية تطوير الفرص الاستثمارية في الأصول الثقافية ذات الطابع السياحي، وتوفير الحلول التمويلية للقطاع الخاص المستثمر في مجال السياحة، وإيجاد حلول لكل المنشئات ذات العلاقة للإسهام في دعم الاقتصاد الوطني، والاستفادة من المكتسبات السياحية والثقافية لتعزيز الاستثمارات.

5/2: استراتيجية تنمية رأس المال البشري: في سبيل تمكين الكوادر البشرية الوطنية وتنمية قدراتهم، وفي إطار جهود التنمية السياحية المستدامة أطلقت وكالة تنمية رأس المال البشري في وزارة السياحة استراتيجية حديثي التخرج والباحثين عن فرص عمل والعاملين في قطاع السياحة ورواد الأعمال وأصحاب المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة، حيث تتضمن الاستراتيجية عدد من البرامج التأهيلية يبلغ عددها 15 برنامج، أهمها برنامج الابتعاث السياحي، وبرنامج التدريب المنتهي بالتوظيف، وبرنامج التدريب التطبيقي، وبرنامج معسكر تأسيس المنشآت السياحية، وبرنامج بناء القدرات للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة، وغيرها من البرامج التأهيلية (استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة).

6/2: العناية بالسياحة البيئية المستدامة ضمن الاستراتيجية السياحية المستدامة: وذلك من خلال عدد من الإجراءات في هذا الشأن، تتمثل في: (كرماني وآخرون، 2021م، ص273)

- العمل على وضع مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات لتنمية السياحة البيئية، لخلق التوازن بين الأنشطة السياحية والبيئية؛ بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي.
- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية قبل ترخيصها، ووضع التوصيات المتعلقة بالسياحة البيئية، خاصة في المناطق التراثية.
- دعم البنى الأساسية والخدمات المساندة للسياحة البيئية، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية، بما يتوافق مع المحافظة على البيئة، والآثار والتراث الحضاري والثقافي.
- العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية، والاهتمام بمعالجة المخلفات الضارة بالبيئة، والاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء.
- وضع برنامج تدريبي لرفع الوعي البيئي، وإعداد مرشدين سياحيين على دراية بكيفية التعامل مع السياح للمحافظة على البيئة، لرفع التوعية البيئية لكافة أفراد المجتمع.

3/ جهود دعم الاستثمار السياحي: في هذا الإطار تم إنشاء صندوق التنمية السياحي، إلى جانب تنفيذ بعض الخطوات التنسيقية بين عدد من الجهات ذات العلاقة:

1/3: إنشاء صندوق التنمية السياحي: تم تأسيس صندوق التنمية السياحي برأس مال يبلغ 15 مليار ريال، وذلك بموجب الأمر الملكي (30/1) الصادر بتاريخ 1441/1/26هـ، بهدف تمكين القطاع السياحي، وجذب الاستثمارات إليه وتحفيز تنميته، حيث يهدف الصندوق إلى تحقيق الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وذلك عبر تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي بالاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في كافة المجالات السياحية في المملكة، وإذ يدعم الصندوق مشاريع التجارب السياحية المتنوعة، والتي تساهم في تطوير القطاع السياحي في المملكة، وذلك بالتركيز على ستة مجالات سياحية تمتلك مقومات نمو كبيرة، تشمل الوجهات والمعالم السياحية، وخدمات السفر والسياحة، والفنادق والإقامة، والتجارب والأنشطة السياحية، والمطاعم والمقاهي ضمن الوجهات السياحية، والتسوق السياحي، وفي إطار جهوده لتشجيع وتحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي ودعم القطاع الخاص؛ قام الصندوق بعمل شراكة مع كل من بنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي لتوفير عدد من المنتجات المالية تتضمن تسهيلات ائتمانية وضمانات مالية متعددة لخدمة المستثمرين في القطاع السياحي.

2/3: الخطوات التنسيقية المنفذة: تتمثل في الخطوات التالية:

- التعاون بين وزارة السياحة والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة، مثل وزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية، والهيئة العامة للاستثمار، إلى جانب الغرف التجارية والصناعية لدعم المستثمرين في المجال السياحي.
- التنسيق المستمر مع صناديق وبرامج الإقراض الحكومية من أجل إيجاد صيغ ملائمة للمشاركة في تمويل الشركات السياحية الداخلية.
- تقديم الدعم لفروع المناطق في عمليات تشجيع الاستثمار السياحي.

4/ المشاريع الحالية والمستقبلية في مجال السياحة الترفيهية: وتشمل كل من:

1/4: مشروع البحر الأحمر: تم الإعلان عن هذا المشروع في نهاية يوليو من العام 2019م، فيما تم افتتاحه في أكتوبر 2023م، حيث تبلغ مساحته الإجمالية حوالي 34 ألف كيلو متر مربع، ويقع بين منطقتي أملج والوجه، ويضم 90 جزيرة، ويهدف إلى استقطاب السياح من كل أنحاء العالم.

2/4: مشروع نيوم: يقع المشروع في شمال غرب المملكة، في مساحة تبلغ 460 كيلو متر مربع على ساحل البحر الأحمر، ويعد من أضخم المشاريع الاستثمارية في المملكة في مجال السياحة، ويهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية والسياحية، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية بين مختلف القطاعات في المملكة، حيث يربط بين ثلاثة دول هي المملكة ومصر والأردن، وذلك من خلال امتداده الجغرافي داخل أراضي هذه الدول، وقد تم إطلاق هذا المشروع في العام 2017م بتكلفة تبلغ 500 مليون دولار أمريكي، بتمويل من صندوق

الاستثمارات العامة السعودي بالإضافة إلى بعض المستثمرين الأجانب والمحليين، حيث من المخطط له أن ينتهي هذا المشروع في العام 2025م.

3/4: مشروع القدية: وهو مشروع سياحي (ترفيهي، رياضي، ثقافي) تم إطلاقه في العام 2017م، كوجهة ترفيهية واجتماعية، ويقع المشروع في جنوب غرب مدينة الرياض، وذلك على مساحة تبلغ 334 كيلو متر مربع، كأكبر مدينة ترفيهية في العالم، ويمثل هذا المشروع أحد مشروعات صندوق الاستثمارات العامة، الذي يهدف إلى دفع مسيرة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله من خلال استقطاب 30 مليار دولار ينفقها السعوديون على السياحة الخارجية، بالإضافة إلى جذب سياح جدد من الخارج، كما يهدف إلى تطوير قطاع الترفيه وتنمية المناطق الصحراوية مع المحافظة على البيئة الفطرية، إلى جانب توفير فرص وظيفية للجنسين تقدر بـ 152 ألف وظيفة، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد السعودي تقدر بـ 17 مليار ريال سنوياً، ويستهدف المشروع بشكل رئيسي تطوير خمسة قطاعات، هي: قطاع المنتزهات والوجهات السياحية، وقطاع الرياضة والصحة، وقطاع الحركة والتشويق، وقطاع الطبيعة والبيئة، وقطاع الفنون والثقافة.

4/4: مشروع أمالا: يقع المشروع في شمال غرب المملكة العربية السعودية، ضمن محمية الأمير محمد بن سلمان الطبيعية، في مساحة تبلغ حوالي 3800 كيلو متر مربع، وهو أحد المشروعات الممولة بواسطة صندوق الاستثمارات العامة، وقد تم إطلاقه في سبتمبر 2018م، ووضع حجر الأساس في 2019م، على أن يتم افتتاح المرحلة الأولى منه في نهاية عام 2020م والانتهاء منه بحلول

عام 2028م، حيث تقوم فكرة المشروع على مفهوم السياحة الفاخرة المرتكزة على النقاهة والصحة والعلاج، ويتوقع أن يوفر نحو 22 ألف فرصة وظيفية.

5/4: منتجع شرعان: يقع هذا المنتجع في قلب وادي داخل محمية شرعان الطبيعية في جبال العلا، وهو مشروع يتبع للهيئة الملكية لمحافظة العلا، وذلك ضمن تحقيق مستهدفات رؤية تطوير العلا كواجهة عالمية للسياحة والأعمال، حيث سيوفر المشروع تجربة سياحية ضمن خيارات الضيافة الفاخرة المتعددة، إضافة إلى مركز عالمي متكامل للمؤتمرات (الهيئة الملكية لمحافظة العلا).

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء العام للقطاع السياحي:

يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على الأداء العام للقطاع السياحي في المملكة العربية في الفترة من 2018م إلى 2022م، وذلك من خلال عدد من المؤشرات التي تتعلق بالحركة السياحية، وبالطاقة الاستيعابية للمرافق والمنشآت السياحية والقوة العاملة والاستثمار، ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (1) عدد منشآت قطاع الإيواء السياحي بالمملكة حسب النوع خلال الفترة (2017–2021م)

البيان	2018م		2019م		2020م		2021م	
	العدد	الغرف	العدد	الغرف	العدد	الغرف	العدد	الغرف
الفنادق	2,354	386,042	2,621	420,912	2,792	443,555	2,987	469,255
الوحدات المفروشة	4,758	156,524	5,660	185,607	5,887	192,414	6,283	204,790
فلل فندقية	11	–	11	–	11	–	13	–
شقق فندقية	148	–	148	–	148	–	197	–
نزل سياحية	150	–	150	–	150	–	153	–
فنادق طرق	32	–	32	–	32	–	34	–
منتجعات	26	–	26	–	26	–	26	–
المجموع	7,479	542,566	8,648	606,519	9,046	635,969	9,679	674,045

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات السنوية لسنوات مختلفة.

توضح بيانات الجدول رقم (1) عدد منشآت قطاع الإيواء السياحي بالمملكة خلال الفترة من عام 2017 إلى 2021م، وتظهر البيانات حالة من الارتفاع المستمر في عدد منشئات الإيواء السياحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018م–2021م، حيث قفز العدد من 7479 وحدة عام 2018م إلى 9679 وحدة عام 2021م، بنسبة زيادة بلغت 29.4%.

الجدول رقم (2) الفنادق والوحدات السكنية المفروشة بحسب الدرجة

السنة	الفنادق					الوحدات السكنية المفروشة				
	خمس نجوم	أربع نجوم	ثلاثة نجوم	نجمتين	نجمة	المجموع	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	درجة رابعة	المجموع
2018م	144	186	427	329	1268	2354	13	1090	1999	1656	4758
2019م	155	193	478	359	1436	2621	18	1182	2176	2284	5660
2020م	153	199	503	364	1573	2792	18	1017	2084	2769	5887
2021م	154	205	535	376	1718	2987	19	917	2059	3289	6283

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات السنوية لسنوات متعددة.

توضح بيانات الجدول (2) الفنادق والوحدات السكنية في المملكة العربية السعودية بحسب الدرجة، وتظهر البيانات التنوع في مستويات ودرجات الفنادق والوحدات السكنية المفروشة، فضلاً عن تطور أعدادها في المستويات والدرجات المختلفة في الفترة من 2018م إلى 2021م، بلغت نسبة الزيادة قرابة الـ 15%.

الجدول رقم (3) القوة العاملة في الاستثمار السياحي خلال الفترة (2018-2022م)

البيان / السنة	عدد القوة العاملة
2018	5526
2019	4967
2020	4796
2021	-
2022	-

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير البنك المركزي السعودي.

توضح بيانات الجدول (3) تطور القوة العاملة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018م إلى 2022م، وتظهر البيانات حدوث تراجع طفيف في اعداد العاملين في القطاع السياحي خلال عامي 2019م-2020م، ويعود ذلك إلى الحالة التي مر بها القطاع السياحي أبان وخلال فترة كوفيد-19 ، وهي الفترة التي شهد القطاع السياحي فيها حالة من الركود على المستوى الدولي، وليس فقط على مستوى المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (4) حجم الاستثمار السياحي خلال الفترة (2018-2022م)

البيان / السنة	حجم الاستثمار (مليار ريال)
2018	2.43
2019	2.58
2020	1.89
2021	-
2022	-

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير البنك المركزي السعودي.

توضح بيانات الجدول (4) حجم الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018م إلى 2022م، وتظهر البيانات حدوث زيادة في حجم الاستثمار خلال العام 2019م، ثم حدوث هبوط طفيف عام 2020م، ويعود ذلك إلى الظروف التي تزامنت مع أزمة كوفيد_19.

مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر مدى التطور الذي حدث في أداء القطاع السياحية من حيث استهامة في الناتج المحلي الإجمالي كواحد من القطاعات التي تستهدفها رؤية المملكة 2030 في تنويع مصادر الدخل، والجدور رقم (5) يوضح ذلك.

المطلب الثالث: الاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة:

جدول رقم (5) نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (2018–2022م)

السنة	نسبة المساهمة %
2018	3.2
2019	3.8
2020	1,7
2021	6,5
2022	5,3

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير البنك المركزي السعودي.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) التطور الواضح من عام لآخر في نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2018-2022م، وذلك باستثناء العام 2020م، الذي شهد جائحة كورونا في مطلع عام 2020م، مما كان له أبلغ الأثر على النشاط السياحي، كواحد من القطاعات التي تستهدفها رؤية المملكة 2030 في تنويع مصادر الدخل، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (6) مؤشرات الحركة السياحية الوافدة والمحلية في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (2018–2022م)

البيان / السنة	عدد الرحلات (ألف رحلة)	عدد الليالي (مليون ليلة)	الانفاق (مليار ريال)
2018	58.6	406.1	135.6
2019	65.3	457.8	164.6
2020	46.2	266.4	72.4
2021	76.3	31.8	116.9
2022	16.5	271.4	205.6

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من التقارير الإحصائية للبنك المركزي السعودي

توضح بيانات الجدول (6) مؤشرات الحركة السياحية الوافدة والمحلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018م إلى 2022م، وتظهر البيانات ما يلي:

أ- التزايد المستمر، وبشكل عام في مجموع عدد رحلات السياحة خلال هذه الفترة.

ب- نمو حجم الانفاق من عام لآخر، باستثناء عام 2020م الذي شهد تراجعاً في النشاط السياحي في ظل جائحة كورونا مطلع 2020م.

ج- غير أن أبرز ما يلاحظ على حجم الإنفاق في السياحة الوافدة والسياحة المحلية النمو العالي الذي حدث فيه عام 2022م مقارنة بعام 2018م، حيث بلغت نسبة الزيادة فيه 56.6%.

الجدول رقم (7) عدد الرحلات السياحية المحلية حسب الوجهة الرئيسية (2018-2021م) (الطلب الحالي) (ألف رحلة)

المنطقة	2018م	2019م	2020م	2021م
الرياض	4,306	5,940	6,825	9,214
مكة المكرمة	15,522	16,017	9,878	13,535
المدينة المنورة	6,552	7,243	5,611	8,239
القصيم	1,072	1,445	2,038	3,658
المنطقة الشرقية	4,093	4,514	4,284	6,806
عسير	4,923	4,948	4,593	7,333
تبوك	1,246	1,441	2,043	3,781
حائل	791	973	1,160	1,860
الحدود الشمالية	263	387	707	1,489
جازان	2,238	2,347	2,045	2,484
نجران	622	564	612	1,002
الباحة	1,235	1,462	1,532	2,767
الجوف	393	524	779	1,677
المجموع	43,255	47,805	42,107	63,845

المصدر: البنك المركزي السعودي، تقرير الإحصاءات السنوية 2022م.

توضح بيانات الجدول (7) عدد الرحلات الداخلية حسب الوجهة خلال الفترة من 2018م إلى 2021 م، ويلاحظ من البيانات تزايد عدد الرحلات السياحية المحلية من عام لآخر خلال هذه الفترة، باستثناء العام 2020م الذي شهد تراجعاً في عدد الرحلات، وذلك بسبب جائحة كورونا في مطلع عام 2020م، فيما شهد العام 2021م تزايد كبيراً في عدد تلك الرحلات، حيث ارتفعت بنسبة 47.6% مقارنة بالعام 2018م.

والملاحظة المهمة ـ أيضًا ـ التي يمكن رصدها من تلك البيانات تتعلق باستحواذ كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة على العدد الأكبر من الرحلات الداخلية، ويعود ذلك إلى الطبيعة الثقافية المرتبطة بتلك الرحلات في المنطقتين المشار إليهم. والجدول التالي يوضح توزيع الرحلات السياحية حسب جهة القدوم:

الجدول رقم (8) عدد الرحلات السياحية الوافدة إلى المملكة حسب جهة القدوم (بلد الإقامة) (ألف رحلة)

الفترة	دول الخليج العربية	دول الشرق الاوسط (باستثناء دول الخليج العربية)	دول جنوب اسيا	دول أوربا	دول أفريقيا	دول شرق اسيا والمحيط الهندي	دول أمريكا الشمالية والجنوبية	المجموع
2018	3611	1956	4224	1238	1407	1981	918	15334
2019	3734	2788	4493	1498	1502	2237	1273	17526
2020	1006	905	951	416	230	419	210	4138
2021	1282	889	665	188	219	74	159	3477
2022	5.681	3.295	3.105	1.291	1.032	1.786	315	16.513

المصدر: البنك المركزي السعودي، تقرير الإحصاءات السنوية 2022م.

توضح بيانات الجدول (8) عدد الرحلات الوافدة إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018م إلى 2022م، وتظهر بيانات الجدول ما يلي:

أ- تزايد عدد الرحلات السياحية الوافدة إلى المملكة في الفترة 2018م-2022م، باستثناء عامي 2020م و2021م، ويعزى ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا في مطلع عام 2020م.

ب- تمثل دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب آسيا ودول الشرق الأوسط، صدارة الدول من حيث الرحلات الوافدة إلى المملكة العربية السعودية، وتتقارب دول أوروبا ودول أفريقيا ودول شرق آسيا والمحيط الهندي الترتيب الثاني، وتأتي دول أمريكا الشمالية والجنوبية الترتيب الأخير.

المطلب الرابع: إثبات الفرضيات:

- تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية مرهون بالاستفادة من الإمكانيات السياحية.
- تنوع الموارد السياحية في المملكة وتوفر مقومات المساعدة تتيح امكانية تحقق التنمية السياحية المستدامة.

من المعطيات السابقة الخاصة بالإمكانية السياحية في المملكة العربية السعودية (المتغير الأول)، والمعطيات الخاصة بالاستفادة من الإمكانيات السياحة المتوفرة (المتغير الثاني) يمكن القول استخلاص ما يلي:

١. تظهر البيانات درجة عالية في مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في متغير الإمكانيات، عبرت هذه الدرجة المرتفعة عن نفسها في المؤشرات الفرعية التالية:

- تزايد وتنامي مستمر في عدد منشآت القطاع السياحي.

- تنوع في مستويات ودرجات الفنادق والوحدات السكنية.
- تطور أعداد الفنادق والوحدات السكنية المفروشة.
- تطور أعداد القوة العاملة في القطاع السياحي.
- زيادة حجم الاستثمار السياحي.

الشكل رقم (3) مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في متغير الإمكانيات

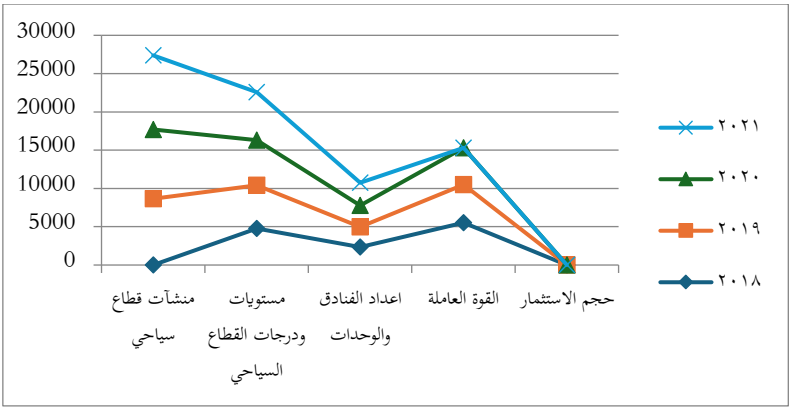

٢. تظهر البيانات درجة عالية في مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في متغير (الاستفادة من الامكانيات) عبر عن نفسه في المؤشرات الفرعية التالية:

- زيادة نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي.
- التزايد المستمر في مجموع عدد الرحلات السياحية المحلية والدولية.
- نمو حجم الانفاق في (إنفاق السائحين) بنسبة بلغت نسبة الزيادة 56.6%.

- زيادة عدد الرحلات السياحية الداخلية.
- زيادة عدد الرحلات السياحية الدولية (الوافدة).

الشكل رقم (4) مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في متغير (الاستفادة من الإمكانيات)

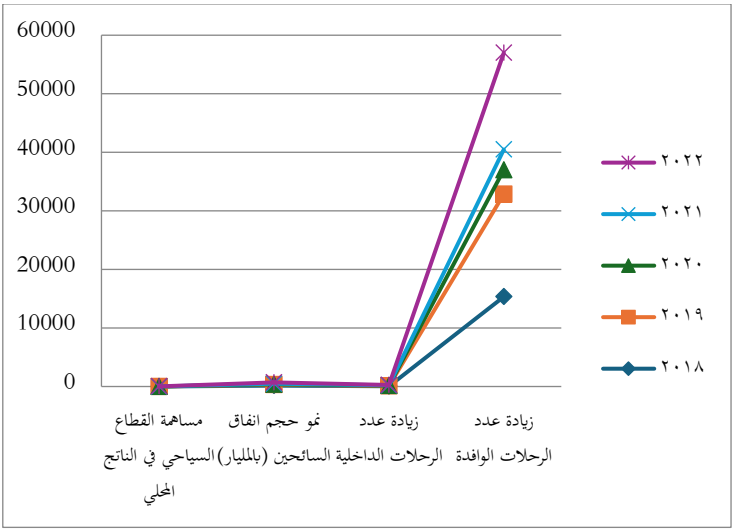

وعلى ذلك يمكن القول:

أ. إن تحقق السياحة المستدامة في المملكة العربية السعودية مرهون بالاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة لديها (الفرضية الأولى).

ب. هناك علاقة ارتباطية قوية بين درجة الإمكانيات السياحية المتوفرة وبين درجة الاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة في المملكة العربية السعودية (الفرضية الثانية).

ويعطي لنا كلا النوعين من المؤشرات دلالة قوية لتحقق درجة عالية من مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

وعلى مستوى المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة، يمكن القول بأن الدرجة العالية لتحقق مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية لها تأثير قوي وإيجابي على درجة تحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة، خاصة المؤشرات التالية:

- مؤشر القضاء على الفقر بكل أشكاله.
- القضاء التام على الجوع.
- الصحة الجيدة والرفاه
- المساواة بين الجنسين.
- المياه النظيفة الصحية.
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الحد من أوجه عدم المساواة
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.

ويمكن فهم العلاقة الارتباطية بين ارتفاع درجة مؤشرات التنمية السياحية المستدامة وبين مؤشرات التنمية المستدامة الدولية، في ضوء ما تسهم به عوائد السياحة على عدة مستويات وهي:

أ- إن الزيادة المضطردة في اعداد المنشآت السياحية يعني تنامي أعداد القوة العاملة مما يعني المساهمة في تحقق مؤشر العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ومؤشر القضاء على الفقر بكل أشكاله.

ب- إن الزيادة المضطرة في اعداد المنشآت السياحية وتنامي اعداد القوة العاملة يحقق زيادة في الطلب على العمالة النسائية، مما ينعكس بشكل ايجابي على تحقق المساواة بين الجنسين ومؤشر الحد من أوجه المساواة، وهو ما يتفق وتوجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي تستهدف . من بين أهدافها العديدة . تحقيق المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر.

ج- إن الزيادة المضطردة في اعداد السائحين سواء على المستوى المحلي أو الدولي، واستحواذ منطقة الرياض ومكة والمدينة المنورة على النسبة الأكبر من تلك الأعداد ينعكس بشكل ايجابي على تحقق استدامة المدن، نظرًا للعناية الكبيرة التي وجهتها أجهزة الدولة المختلفة للارتقاء بمستوى جودة الحياة في تلك المناطق، وهو الأمر الذي ينعكس بدوره وبشكل إيجابي على مؤشرات المياه النظيفة الصحية والصحة الجيدة والرفاه.

د- إن تنوع جهات القدوم للسائحين ما بين مختلف دول ومناطق العالم، ينعكس بشكل ايجابي على تعزيز العلاقات بين مؤسسات المملكة سواء العاملة في مجال السياحة أو غيرها وبين العديد من المؤسسات النظيرة في العديد من دول العالم، وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على مؤشر السلام والعدل والمؤسسات القوية.

الخاتمة

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث فإنه يمكن الخروج بعدد من النتائج والتوصيات، تتمثل في الآتي:

أولاً: النتائج:

1- تمتلك المملكة العربية السعودية منظومة متنوعة من الموارد السياحية تتعلق بالأنواع المختلفة للسياحة، وتمتلك فرصاً واعدة للاستثمار فيها، بما يمكن القطاع السياحي من القيام بالدور المطلوب منه، وتحقيق رؤية المملكة 2030.

2- تتوفر لدى المملكة العربية السعودية منظومة متكاملة من المقومات اللازمة لتعزيز إمكانية تحقيق التنمية السياحية المستدامة، تتمثل في: الخدمات المرتبطة بتسهيل الأنشطة السياحية بمختلف مجالاتها وأنواعها، إلى جانب الأطر المؤسسية والتنظيمية، فضلاً عن حجم الطلب المتزايد على الخدمات السياحية.

3- من أهم مظاهر اهتمام الدولة بالقطاع السياحي والعمل على تحقيق تنمية سياحية مستدامة وجود مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات الخاصة بتطوير هذا القطاع وتنميته، في مقدمتها استراتيجية السياحة الوطنية، واستراتيجية السياحة الرقمية، واستراتيجيات التعاون لتطوير التجربة السياحية،

والاستراتيجية السياحية المستدامة، إلى جانب إنشاء صندوق التنمية السياحية بغرض تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع.

4- تواجه التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية عدد من التحديدات، يرتبط بعضها بالنظرة العامة للعمل السياحي، ويرتبط البعض الآخر بنشر الثقافة السياحية، وبالسياسة التسويقية للمنتجات السياحية.

5- تعكس المؤشرات العامة للقطاع السياحي تحسناً في الأداء العام، من حيث تزايد عدد الرحلات السياحية، ونمو حجم الانفاق على السياحة، وتطور قطاع الإيواء السياحي من حيث عدد الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى.

6- انعكس التطور الذي شهده الأداء العام للقطاع السياحي على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ في العام 2022م حوالي 5.2%.

7- إن تحقيق السياحة المستدامة في المملكة العربية السعودية مرهون بالاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة لديها.

8- هناك علاقة ارتباطية قوية بين درجة الإمكانيات السياحية المتوفرة وبين درجة الاستفادة من الإمكانيات السياحية المتوفرة في المملكة العربية السعودية

9- مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في المملكة العربية السعودية لها تأثير قوي وإيجابي على درجة تحقق المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة.

ثانيًا: التوصيات: وتتمثل في الآتي:

1- العمل على تطوير وتجديد المنتجات السـياحية، وبذل مزيد من الجهد لتشجيع القطاع الخاص للاستثمارات السياحية.

2- الاهتمام بما تنتجه مراكز البحث والجامعات من بحوث ودراسات للعمل السياحي.

3- رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة التي ترتبط بالنشاط السياحي، خاصة وزارة السياحة ووزارة المالية والصحة والاستثمار والزراعة والسلطات المحلية.

4- العمل على نشر الثقافة السياحية والارتقاء بالوعي السياحي وإشراك المجتمعات المحلية في تطوير وتنمية النشأة السياحية.

5- التوسع في تأهيل الكوادر البشرية للعمل في مجالات السياحة المختلفة.

6- الاهتمام بالاستراتيجيات التسويقية للمنتجات السياحية، وتفعيل التواجد في الأسواق الدولية للسياحة.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو اليزيد، جيهان بنت أحمد، (أكتوبر، 2017م)،" التنمية السياحية بمواقع التراث العالمي بالمملكة العربية السعودية، جدة التاريخية نموذجاً"، المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية، جامعة الملك سعود، المجلد 10 (2)، ص136-183.

٢. إحصائيات منظمة السياحة العالمية، (2022م).

٣. استراتيجية السياحة الوطنية في المملكة: https:www.my.gov.sa.

٤. الأصقه، آمنة بنت عبد الرحمن علي، (يناير 2020)، "السياحة والتنمية المستدامة في ضوء رؤية2030 دراسة جغرافية لمدينة الرياض"، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد31، (120).

٥. برامج رؤية المملكة 2030: www.vision2030.gov.sa.

٦. بكر، نجلاء محمد إبراهيم، (2005م)، "نحو تقديم صناعة سياحة متميزة في المملكة العربية السعودية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 29، (2)، ص347-362.

٧. بوشلخة، بلال، ومرابط، زينب، (2023م)، "التراث الثقافي وأثره على التنمية المستدامة"، مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد6 (1)، ص853-866.

٨. بوشنة، محمد رضا؛ عبادلي، رياض، (2018م)، "دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 9، ص948-956.

٩. حسن، سامي أبو طالب، (2021م)، القرى التراثية في المملكة العربية السعودية وتنميتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 47، (181)، ص137-182.

١٠. الربيعي، (2021م)، "تقييم الواقع السياحي في أبها الحضرية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المجتمع"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (9).

١١. الزمعي، عبد الله عواد، "السياحة البحرية.. القادم أحلى"، من موقع: www.al-madinah.com.
١٢. الزهراني، جمعان، تنمية السياحة في محافظة حقل في المملكة العربية السعودية، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية: 2005م.
١٣. الزوكة، محمد خميس، (1992م)، "صناعة السياحة من منظور جغرافي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٤. السعود، عنبرة بنت خميس بلال، (يوليو 2023م)، "الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية" مجلة بحوث كلية الآداب المجلد 34، (134)، الجزء الثاني (التاريخ والجغرافيا والآثار).
١٥. سفيان، بوزيد، (2023م)، "السياحة البيئية كآلية لتحقيق السياحة المستدامة"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، (11)، ص112-131.
١٦. سلام، محمد، "أثر السياحة على النمو الاقتصادي بالإشارة إلى السياحة الرياضية في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.
١٧. شعباني، لطفي وآخرون، (2020م)، "دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لمشروع نيوم المشترك بين السعودية ومصر والأردن"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 48، ص72-88.
١٨. صحيفة العربية الالكترونية، "نسبة المواطنين العاملين بالقطاع السياحي"، العدد 6: https://www.alarabiya.com
١٩. صندوق التنمية السياحي: https:www.tdf.gov.sa.
٢٠. صندوق التنمية السياحي، (2020م)، "صندوق التنمية السياحي يوقع اتفاقية لتأسيس برامج تمويلية لدعم وتطوير القطاع السياحي": https:www.tdf.gov.sa.
٢١. العجلوني، عبد الله علي، (2017م)، "مقومات الجذب السياحي وضوابطه الشرعية، حالة المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 31، (12)، ص2151-2184.

٢٢. عرقوب، خديجة، (2018م)، "مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا"، مجلة البشائر الاقتصادية، ص70-86.
٢٣. العروي، مرام سعيد مقبل، (2023م)، "دور التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في جذب السياح، دراسة حالة لبحيرة ينبع الصناعية"، المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد 6، ص43-72.
٢٤. عشي، صليحة، (2020م)، "المنظور الإسلامي للسياحة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، (1)، ص306-320.
٢٥. عمار، نوال، (2020م)، "السياحة الحلال مقومات وتحديات وتجارب دولية"، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 2، (1)، ص75-104.
٢٦. عون الله، سعاد، (2022م)، "واقع تنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 6، (2)، ص172-191.
٢٧. غرفة الرياض، (مارس، 2017م)، "دور القطاع السياحي في تعزيز تنويع مصادر الدخل السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030"، ورقة عمل مقدمة لمنتدى السياحة الاقتصادي الأول (تنويع مصادر الدخل السعودي في ضوء رؤية 2030)، جامعة اليمامة.
٢٨. الغنيم، خالد بن فهد، (2019م)، "الأبعاد الاقتصادية لسياحة الترفيه في المملكة العربية السعودية"، مجلة أسيوط ـ العلوم وفنون التربية الرياضية، المجلد 2، (48)، ص216-220.
٢٩. فضل الله، بدور إدريس أحمد، (أكتوبر، 2020م)، "دور السياحة التراثية في التنمية السياحية في السودان"، مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية، العدد الأول، ص34-51.
٣٠. فضل المولى، إجلال عوض الله، (2021م)، "تقييم مقومات السياحة الاستشفائية بمنطقة عسير بالمملكة العربية السعودية"، مجلة القلزم للدراسات الآثارية والسياحة، العدد 2، ص65-94.

٣١. فلاق، حليمة، (2018م)، "السياحة الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل القطاع السياحي في الجزائر"، مجلة الباحث، ص79-91.
٣٢. القاسم، علي أحمد، (2021م)، "التنمية السياحية المستدامة لتطوير قرية الجحفة التاريخية بالمملكة العربية السعودية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، مجلد 20 (3)، ص204-221.
٣٣. كرماني، هدى وآخرون، (2021م)، "السياحة البيئية في المملكة العربية السعودية كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث، المجلد 21، (1)، ص262-277.
٣٤. الكعيلي، عدنان عناد؛ الشمري، حيدر حسن، (2020م)، "الإمكانات التنموية واستثمارها في التنمية السياحية المستدامة في محافظة المثنى"، حولية المنتدى للدراسات، العدد 42، ص39-45.
٣٥. كوشك، حسين خليل، (مايو 2017م)، "استضافة الأحداث الرياضية الكبرى وأثرها على تغيير منظور السياحة" المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، (1).
٣٦. المشهداني، بيان علي حسين، (2019م)، "دور اقتصاديات النقل والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية للملكة العربية السعودية للمدة (2007-2017)"، غزة: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، (9)، ص67-79
٣٧. مصطفى، محمد يوسف، (2020)، "الحرف اليدوية كمدخل للتنمية السياحية المستدامة: دراسة تطبيقية على محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 21، (عدد خاص)، ص37-49.
٣٨. منشآت، (1444هـ)، تقارير متخصصة في أنشطة التجزئة- أنشطة الإقامة والطعام.
٣٩. المنصة الوطنية الموحدة، الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، https://www.my.gov.sa

٤٠. المنصة الوطنية للرصد السياحي، لوائح نظام السياحة: https://www.ntmp.gov.sa

٤١. موقع أرقام: www.argam.com.

٤٢. موقع الاتصالات السعودية: https://www.stc.com.sa

٤٣. موقع العربية: https://www.alarabiya.net

٤٤. موقع المرسال: https://www.almersal.com

٤٥. موقع كامب فون: https://www,campfphones.com

٤٦. نعيمة، زعرور. "البعد البيئي كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (20)، ص196-215.

٤٧. الهيئة السعودية للسياحة، منظومة السياحة السعودية، https://www.sta.gov.sa

٤٨. هيئة السياحة العالمية، (1995م)، "مفاهيم وتعاريف وتصانيف الإحصاءات السياحية"، ترجمة أنعام داود جنة، بغداد.

٤٩. الهيئة العامة للإحصاء، (2021م)، الكتاب السنوي.

٥٠. الهيئة الملكية لمحافظة العلا، منتجع شرعان: https://www.rcu.gov.sa/.

٥١. Lexicon of Touristic Tems, 2013. P156

٥٢. Ma King Tourism more sustainable: guide for Policy Makens", UNWTO, Madrid, (2005)

٥٣. Oxford, 2013 Dictionary of Human Geography

٥٤. Tourism Development the third world", Lea,J, Rout leadge, New York, (1988), P.34

٥٥. UN Tourism, https://www.unwto.org

Romanized Arabic references:

Abū al-Yazīd, Jīhān bint Aḥmad, (Uktūbir, 2017m), "al-Tanmiyah al-siyāḥiyyah bi-mawāqiʿ al-turāth al-ʿ**ā**lamī bi-al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿ**ū**diyyah, Jiddah al-tārīkhiyyah namūdhajan," al-Majallah al-ʿArabiyyah li-Nuẓum al-Maʿlūmāt al-Jughrāfiyyah, Jāmiʿat al-Malik Suʿ**ū**d, al-Mujallad 10 (2), ṣ136-183.

Iḥṣāʾiyyāt Munazzamat al-Siyāḥah al-ʿĀlamiyyah, (2022m).

Istrātījiyyat al-Siyāḥah al-Waṭaniyyah fī al-Mamlakah: https://www.my.gov.sa.

al-Aṣqah, Āminah bint ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī, (Yanāyir 2020), "al-Siyāḥah wa-al-tanmiyah al-mustadāmah fī Ḍawʾ Ruʾyat 2030 Dirāsah jughrāfiyyah li-Madīnat al-Riyāḍ," Majallat Buḥūth Kulliyyat al-Ādāb, al-Mujallad 31, (120).

Barāmij Ruʾyat al-Mamlakah 2030: www.vision2030.gov.sa.

Bakr, Najlāʾ Muḥammad Ibrāhīm, (2005m), "Naḥw taqdīm ṣināʿat siyāḥah mumayyazah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," al-Majallah al-Miṣriyyah li-al-Dirāsāt al-Tijārīyyah, Mujallad 29, (2), ṣ347-362.

Būshilkhat, Bilāl, wa-Marābiṭ, Zaynab, (2023m), "al-Turāth al-thaqāfī wa-atharahu ʿalā al-tanmiyah al-mustadāmah," Majallat al-Manhal al-Iqtiṣādiyyah, al-Mujallad 6 (1), ṣ853-866.

Būshnah, Muḥammad Riḍā; ʿAbādī, Riyāḍ, (2018m), "Dawr al-mujtamaʿāt al-maḥalliyyah fī taḥqīq al-tanmiyah al-siyāḥiyyah al-mustadāmah," Majallat al-ʿUlūm al-Insāniyyah li-Jāmiʿat Umm al-Bawāqī, al-Jazāʾir, al-ʿAdad 9, ṣ948-956.

Ḥasan, Sāmī Abū Ṭālib, (2021m), al-Qurā al-turāthiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah wa-tanmiyatuhā, Majallat Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-ʿArabiyyah, al-Mujallad 47, (181), ṣ137-182.

al-Rubayʿī, (2021m), "Taqyīm al-wāqiʿ al-siyāḥī fī Abhā al-ḥaḍariyyah li-taʿzīz jādhbiyyatihā al-siyāḥiyyah wa-muwākabat Ruʾyat al-Mamlakah 2030 min wijhat naẓar al-mujtamaʿ," al-Majallah al-ʿArabiyyah li-al-Dirāsāt al-Jughrāfiyyah, al-Muʾassasah al-ʿArabiyyah li-al-Tarbiyyah wa-al-ʿUlūm wa-al-Ādāb, (9).

al-Zamʿī, ʿAbd Allāh ʿAwād, "al-Siyāḥah al-baḥriyyah.. al-qādim aḥlā," min mawqiʿ: www.al-madinah.com.

al-Zahrānī, Jumʿan, Tanmiyat al-siyāḥah fī Muḥāfaẓat Ḥaql fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah, (Risālat Mājistīr), al-Jāmiʿah al-Urdunniyyah: 2005m.

al-Zūkah, Muḥammad Khamīs, (1992m), "Ṣināʿat al-siyāḥah min manẓūr jughrāfī," al-Iskandariyyah, Dār al-Maʿrifah al-Jāmiʿiyyah.

al-Suʿūd, ʿAnbarah bint Khamīs Bilāl, (Yūliyū 2023m), "al-Istithmār al-siyāḥī fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," Majallat Buḥūth Kulliyyat al-Ādāb al-Mujallad 34, (134), al-juzʾ al-thānī (al-tārīkh wa-al-jughrāfiyā wa-al-āthār).

Sufyān, Būzayd, (2023m), "al-Siyāḥah al-bīʾiyyah ka-āliyah li-taḥqīq al-siyāḥah al-mustadāmah," Majallat al-Istrātījiyyah wa-al-Tanmiyah, al-Mujallad 13, (11), ṣ112-131.

Salām, Muḥammad, "Athar al-siyāḥah ʿalā al-namū al-iqtiṣādī bi-al-ishārah ilā al-siyāḥah al-riyāḍiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," al-Majallah al-ʿIlmiyyah li-al-

Buḥūth al-Tijārīyyah, Kulliyyat al-Tijārī, Jāmiʿat al-Manūfiyyah, Jumhūriyyat Miṣr al-ʿArabiyyah.

Shaʿbānī, Luṭfī wa-ākharūn, (2020m), "Dawr al-siyāḥah fī taḥqīq al-tanmiyah al-mustadāmah maʿ al-ishārah li-Mashrūʿ Niyūm al-mushtarak bayna al-Suʿūdiyyah wa-Miṣr wa-al-Urdunn," Majallat Rimāḥ li-al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, al-ʿAdad 48, ṣ72-88.

Ṣaḥīfat al-ʿArabiyyah al-iliktrūniyyah, "Nisbat al-muwāṭinīn al-ʿāmilīn bi-al-qiṭāʿ al-siyāḥī," al-ʿAdad 6: https://www.alarabiya.com.

Ṣundūq al-Tanmiyah al-Siyāḥī: https://www.tdf.gov.sa.

Ṣundūq al-Tanmiyah al-Siyāḥī, (2020m), "Ṣundūq al-Tanmiyah al-Siyāḥī yuqāʿ itifāqiyyah li-tasīs barāmij tamwīliyyah li-daʿm wa-taṭwīr al-qiṭāʿ al-siyāḥī": https://www.tdf.gov.sa.

al-ʿAjlūnī, ʿAbd Allāh ʿAlī, (2017m), "Maqūmāt al-jadhb al-siyāḥī wa-ḍawābiṭahu al-sharʿiyyah, ḥālat al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," Majallat Jāmiʿat al-Najāḥ li-al-Abḥāth, al-ʿUlūm al-Insāniyyah, al-Mujallad 31, (12), ṣ2151-2184.

ʿArqūb, Khadījah, (2018m), "Maqūmāt najāḥ al-siyāḥah al-ḥalāl fī Mālīziyyah," Majallat al-Bashāʾir al-Iqtiṣādiyyah, ṣ70-86.

al-ʿArwī, Marām Saʿīd Muqbil, (2023m), "Dawr al-tanmiyah al-mustadāmah li-al-manāṭiq al-sāḥiliyyah fī jadhb al-suyyāḥ, dirāsat ḥālah li-Buḥayrat Yanbuʿ al-Ṣināʿiyyah," al-Majallah al-ʿArabiyyah li-ʿUlūm al-Siyāḥah wa-al-Ḍiyāfah wa-al-Āthār, al-Muʾassasah al-ʿArabiyyah li-al-Tarbiyyah wa-al-ʿUlūm wa-al-Ādāb, al-ʿAdad 6, ṣ43-72.

ʿAshī, Ṣalīḥah, (2020m), "al-Manẓūr al-Islāmī li-al-siyāḥah," Majallat al-Bāḥith fī al-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah, al-Mujallad 12, (1), ṣ306-320.

ʿAmmār, Nawāl, (2020m), "al-Siyāḥah al-ḥalāl maqūmāt wa-taḥaddiyāt wa-tajārib dawliyyah," Majallat al-Muqāwālātīyah wa-al-Tanmiyah al-Mustadāmah, al-Mujallad 2, (1), ṣ75-104.

ʿAwn Allāh, Suʿād, (2022m), "Wāqiʿ tanmiyat al-siyāḥah al-Islāmiyyah fī al-duwal al-aʿḍāʾ fī Munazzamat al-Taʿāwun al-Islāmī," Majallat al-ʿUlūm al-Idāriyyah wa-al-Māliyyah, al-Mujallad 6, (2), ṣ172-191.

Ghurfat al-Riyāḍ, (Māris, 2017m), "Dawr al-qiṭāʿ al-siyāḥī fī taʿzīz tanwīʿ maṣādir al-dakhl al-Suʿūdī fī ḍawʾ Ruʾyat al-Mamlakah 2030," Waraqat ʿAmal muqaddamah li-Muntadā al-Siyāḥah al-Iqtiṣādī al-Awwal (Tanwīʿ Maṣādir al-Dakhl al-Suʿūdī fī Ḍawʾ Ruʾyat 2030), Jāmiʿat al-Yamāmah.

al-Ghunaym, Khālid bin Fahd, (2019m), "al-Abʿād al-iqtiṣādiyyah li-siyāḥat al-tarfīh fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," Majallat Asyūṭ - al-ʿUlūm wa-Funūn al-Tarbiyyah al-Riyāḍiyyah, al-Mujallad 2, (48), ṣ216-220.

Faḍl Allāh, Badūr Idrīs Aḥmad, (Uktūbir, 2020m), "Dawr al-siyāḥah al-turāthiyyah fī al-tanmiyah al-siyāḥiyyah fī al-Sūdān," Majallat al-Qulzum li-al-Dirāsāt al-Jughrāfiyyah wa-al-Bīʾiyyah, al-ʿAdad al-Awwal, ṣ34-51.

Faḍl al-Mawlā, Ijlāl ʿAwaḍ Allāh, (2021m), "Taqyīm maqūmāt al-siyāḥah al-istishfāʾiyyah bi-Mintaqat ʿAsīr bi-al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," Majallat al-Qulzum li-al-Dirāsāt al-Āthāriyyah wa-al-Siyāḥah, al-ʿAdad 2, ṣ65-94.

Fallaq, Ḥalīmah, (2018m), "al-Siyāḥah al-Islāmiyyah ka-khiyār istrātījī li-tafʿīl al-qiṭāʿ al-siyāḥī fī al-Jazāʾir," Majallat al-Bāḥith, ṣ79-91.

al-Qāsim, ʿAlī Aḥmad, (2021m), "al-Tanmiyah al-siyāḥiyyah al-mustadāmah li-taṭwīr Qaryat al-Juḥfah al-tārīkhiyyah bi-al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," Majallat Ittiḥād al-Jāmiʿāt al-ʿArabiyyah li-al-Siyāḥah wa-al-Ḍiyāfah, Mujallad 20 (3), ṣ204-221.

Karmānī, Hudā wa-ākharūn, (2021m), "al-Siyāḥah al-bīʾiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah ka-āliyah li-taḥqīq tanmiyah siyāḥiyyah mustadāmah," Majallat Dirāsāt Iqtiṣādiyyah, Markaz al-Baṣīrah li-al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth, al-Mujallad 21, (1), ṣ262-277.

al-Kuʿaylī, ʿAdnān ʿInād; al-Shammarī, Ḥaydar Ḥasan, (2020m), "al-Imkānāt al-tanmuwiyyah wa-istithmāruhā fī al-tanmiyah al-siyāḥiyyah al-mustadāmah fī Muḥāfaẓat al-Muthannā," Ḥawliyyat al-Muntadá li-al-Dirāsāt, al-ʿAdad 42, ṣ39-45.

Kūshik, Ḥusayn Khalīl, (Māyū 2017m), "Istidāfat al-aḥdāth al-riyāḍiyyah al-kubrā wa-atharuhā ʿalá taghyīr manẓūr al-siyāḥah," al-Majallah al-Duwaliyyah li-al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah, (1).

al-Mashhadānī, Bayān ʿAlī Ḥusayn, (2019m), "Dawr iqtiṣādiyyāt al-naql wa-al-siyāḥah fī taḥqīq al-tanmiyah al-iqtiṣādiyyah li-al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah li-al-muddah (2007-2017)," Ghazzah: Majallat al-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyyah wa-al-Idāriyyah wa-al-Qānūniyyah, al-Mujallad 3, (9), ṣ67-79.

Muṣṭafá, Muḥammad Yūsuf, (2020m), "al-Ḥiraf al-yadawiyyah ka-madkhal li-al-tanmiyah al-siyāḥiyyah al-mustadāmah: dirāsah taṭbīqiyyah ʿalá Muḥāfaẓat al-Aḥsāʾ bi-al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah," al-Majallah al-

ʿIlmiyyah li-Jāmiʿat al-Malik Fayṣal, al-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Idāriyyah, al-Mujallad 21, (ʿAdad Khāṣṣ), ṣ37-49.

Munshaʾāt, (1444h), Taqārīr mutakhaṣṣiṣah fī anshṭat al-tajzīʾah - anshṭat al-iqāmah wa-al-ṭaʿām.

al-Manṣah al-Waṭaniyyah al-Muwaḥḥadah, al-Riʿāyah al-ṣiḥḥiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah, https://www.my.gov.sa.

al-Manṣah al-Waṭaniyyah li-al-Raṣd al-Siyāḥī, Lawāʾiḥ Niẓām al-Siyāḥah: https://www.ntmp.gov.sa.

Mawqiʿ Arqām: www.argam.com.

Mawqiʿ al-Ittiṣālāt al-Suʿūdiyyah: https://www.stc.com.sa.

Mawqiʿ al-ʿArabiyyah: https://www.alarabiya.net.

Mawqiʿ al-Mirsāl: https://www.almersal.com.

Mawqiʿ Kāmb Fawn: https://www.campfphones.com.

Naʿīmah, Zaʿrūr, "al-Buʿd al-bīʾī ka-ʿāmil li-taḥqīq al-tanmiyah al-siyāḥiyyah al-mustadāmah," Majallat Rimāḥ li-al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, al-ʿAdad (20), ṣ196-215.

al-Hayʾah al-Suʿūdiyyah li-al-Siyāḥah, Manẓūmat al-Siyāḥah al-Suʿūdiyyah, https://www.sta.gov.sa.

Hayʾat al-Siyāḥah al-ʿĀlamiyyah, (1995m), "Mafāhīm wa-taʿārīf wa-taṣānīf al-iḥṣāʾiyyāt al-siyāḥiyyah," Tarjamah Anʿām Dāwūd Jannah, Baghdād.

al-Hayʾah al-ʿĀmmah li-al-Iḥṣāʾ, (2021m), al-Kitāb al-Sanawī.

al-Hayʾah al-Malikiyyah li-Muḥāfaẓat al-ʿUlá, Muntajaʿ Sharʿān: https://www.rcu.gov.sa.